مجلة الدراسات الإفريقية ـ العدد ٢٥ (٢٠٠٣) : ١٢٣ - ١٩٩

هجـرة العمالة فى الجنوب الأفريقى

د. ماجدة إبراهيم عامر (*)

تعد الهجرة عنصراً رئيسياً من عناصر الدراسة السكانية ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغير حجم السكان ومع هذا فإن دراستها ليست ميسرة مثل دراسة المواليد والوفيات وذلك لاختلاف البيانات بينهما اختلافاً جوهرياً ، وإذا كانت الهجرة عاملا مؤثراً فى نمو السكان فإنها تؤثر بالتالى فى خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية فالتغير فى التركيب العمرى والنوعى مثلاً نتاج هام من نتائج الهجرة من الأقليم أو إليه ، ولما كان صافى الهجرة يعنى انتقال السكان من مكان لآخر فإن ذلك يعنى إعادة توزيع السكان فى أى منطقة وما يترتب عليه من نتائج ايجابية كتوفر الأيدى العاملة وزيادة فرص الحصول على المدرب منها ، أو نتائج سلبية مثل زيادة عبء الإعالة فى المناطق المهاجر منها وخلق كثير من المشكلات السكانية والإسكانية فى المناطق المهاجر إليها .(١)

وتعتبر ظاهرة الهجرة أحد أشكال انتقال السكان من أرض تدعى " المكان الأصلى " أو مكان المغادرة ، إلى أخرى تدعى " مكان الوصول " أو المكان المقصود ويتبع ذلك الانتقال بطبيعة الحال تبدل فى مكان أو محل الإقامة . (٢)

وكانت هجرات السكان ومازالت ظاهرة رئيسية للمجتمعات الافريقية ، ورغم ذلك لم تلق هذه الظاهرة ما تستحقه من دراسة سواء فى المجال السكانى أو الاقتصادى وقد يرجع هذا إلى قله الإحصاء أو عدم دقته بوجه عام فضلاً عن عدم وجود تسجيلات خاصة بالهجرة الخارجية وبالتالى الداخلية فى هذه الأقاليم ،

(*) مدرس قسم التاريخ - معهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ جامعة القاهرة .

غير أن ما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية يجعل من اللازم طرق هذا المجال من الدراسة .[٣]

وتصنف الهجرة إلى الهجرة الاجبارية التى تحدث غالبا نتيجة الحرب والفيضانات ..الخ وغالباً ما تكون جماعية ، والهجرة الاختيارية التى تحدث طواعية ، وتتم فى حالات فردية .[٤]

وتتعدد أنماط الهجرة من هجرة بحثاً عن العشب والماء إلى هجرة بحثاً عن العمل ومن هجرة أسرية إلى هجرة فردية . وقد اقتصر البحث موضوع الدراسة على هجرة العمل بين دول جماعة تنمية الجنوب الأفريقى وتضم كل من (أنجولا ، بتسوانا ، ليسوتو ، ملاوى ، موزمبيق ، ناميبيا ، جنوب أفريقيا ، سوازيلاند ، تنزانيا ، زامبيا وزيمبابوى) . ويعيش فى هذه المنطقة نحو ١٤٧ مليون نسمة أى ما يعادل ١٨,٤ ?من إجمالى عدد سكان القارة الأفريقية على مساحة تبلغ نحو ٦,٨مليون كم٢ بنسبة ٢٣,١ ?من إجمالى مساحة القارة . وسوف تركز الباحثة على بعض عوامل الدفع والجذب التى تزيد من الانتقال من المنشأ إلى المهجر ، ثم تدرس التوزيع الجغرافى لأقاليم الصادر والوارد من العمالة وبعض خصائص المهاجرين وآثار الهجرة . وذلك اعتماداً على الاحصاءات التى توفرت للباحثة .

أولا :- دوافع الهجرة :

تتعدد دوافع الهجرة وتتنوع ، ولا تمثل عوامل الدفع فى مجموعها او بمفردها الأسباب الكلية للهجرات البشرية ولكن لابد من وجود عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة ، وكما أوضح Aderanti Adepoju[٥] فى مقالته عن ديناميكية النزوح فى أفريقيا جنوب الصحراء الهيكل التنظيمى لديناميكية نزوح السكان كالتالى:

١- بالنسبة للعوامل الديموجرافية :

فهى تشير إلى المرحلة الديموجرافية التى تمر بها الدولة ويوضح جدول (١) وشكل (١) المحددات الديموجرافية لهجرة السكان فى الجنوب الأفريقى ومنهما يتضح الأتى :

الهيكل التنظيمى لديناميكية نزوح السكان

جـــدول رقـــم (١)

المحددات الديموجرافية لهجرة السكان فى الجنوب الإفريقى [٦]

الدولـــــة	عدد السكان بالملايين		المساحة الف/ كم٢	الكثافة نسمة/كم٢ ٢٠٠٠	القوى العاملة بالالاف		معدل النمو السنوى لقوة العمل	معدلا المواليد الخام ١٩٩٩	معدلات الوفيات الخام ١٩٩٩	معدلا الخصوبة الكلية ١٩٩٩	معدلات النمو السكانى ١٩٧٠ - ٢٠٠٠
	١٩٧٠	٢٠٠٠			١٩٧٠	١٩٩٩					
أنجـــــولا	٥,٥٨٨	١٢,٧	١٢٤٧	١٠	٢٨٩٥	٥٦٧٢	٢,٣	٤٧,٨	١٨,٨	٦,٧	٢,٧
بتـــســـوانا	٦٣٧ر	١,٦	٥٦٧	٣	٢٨٦	٧٠٤	٣,١	٣٢,٦	١٨,٤	٤,١	٣,١
ليـــســـوتو	١ر٦٤	٢,٢	٣٠	٧٣	٤٦٥	٨٦٥	٢,١	٣٣,٨	١٢,٨	٤,٥	٢,٤
مـــــلاوى	٤,٥١٨	-ر١١	٩٤	١١٧	٢٣٥٨	٥١٨٩	٢,٧	٤٥,٩	٢٣,٨	٦,٣	-ر٣
مـــوزمـــبيق	٩,٣٩٥	١٧,٦	٧٨٤	٢٢	٥٢٦١	٨٩٧٨	١,٨	٤٠,٤	٢٠,١	٥,٢	٢,١
نامـــبـــيـــا	٧٩٢ر	١,٧	٨٢٣	٢	٣٦٠	٧٠١	٢,٣	٣٤,٦	١٥,٣	٤,٧	٢,٥
جنوب إفـريقـيا	٢٢,٤٥٨	٤٢,٨	١٢٢١	٣٥	٨٢٣٨	١٦٦٧٤	٢,٤	٢٦,٣	١٤,١	٢,٩	٢,١
ســـوازيلاند	٤١٩ر	-ر١	١٧	٥٩	١٥٨	٣٧١	٢,٩	٣٦,٢	١٣,٣	٤,٥	٢,٩
تنـزانيـــــا	١٣,٦٩٤	٣٣,٧	٨٨٤	٣٨	٧٣٢٦	١٦٩٢٢	٢,٩	-ر٤٠	١٦,٧	٥,٤	-ر٣
زامـــبـــيـــا	٤,١٨٩	١٠,١	٧٤٣	١٤	١٨٩٨	٤١٨٠	٢,٧	٤٠,٨	٢٠,٦	٥,٤	٢,٩
زيمـــبـــابوى	٥,٢٦٠	١٢,٦	٣٨٧	٣٣	٢٣٨٨	٥٥٠٠	٢,٩	٣٠,١	١٦,٤	٣,٦	٢,٩
الجـــــمـلة	٦٨,٠١٤	١٤٧	٦٧٩٧	٢١,٦	٣١٦٣٣	٦٥٧٥٦	٢,٥	٣٣,٨	١٧,٣	٤,٨	٢,٦

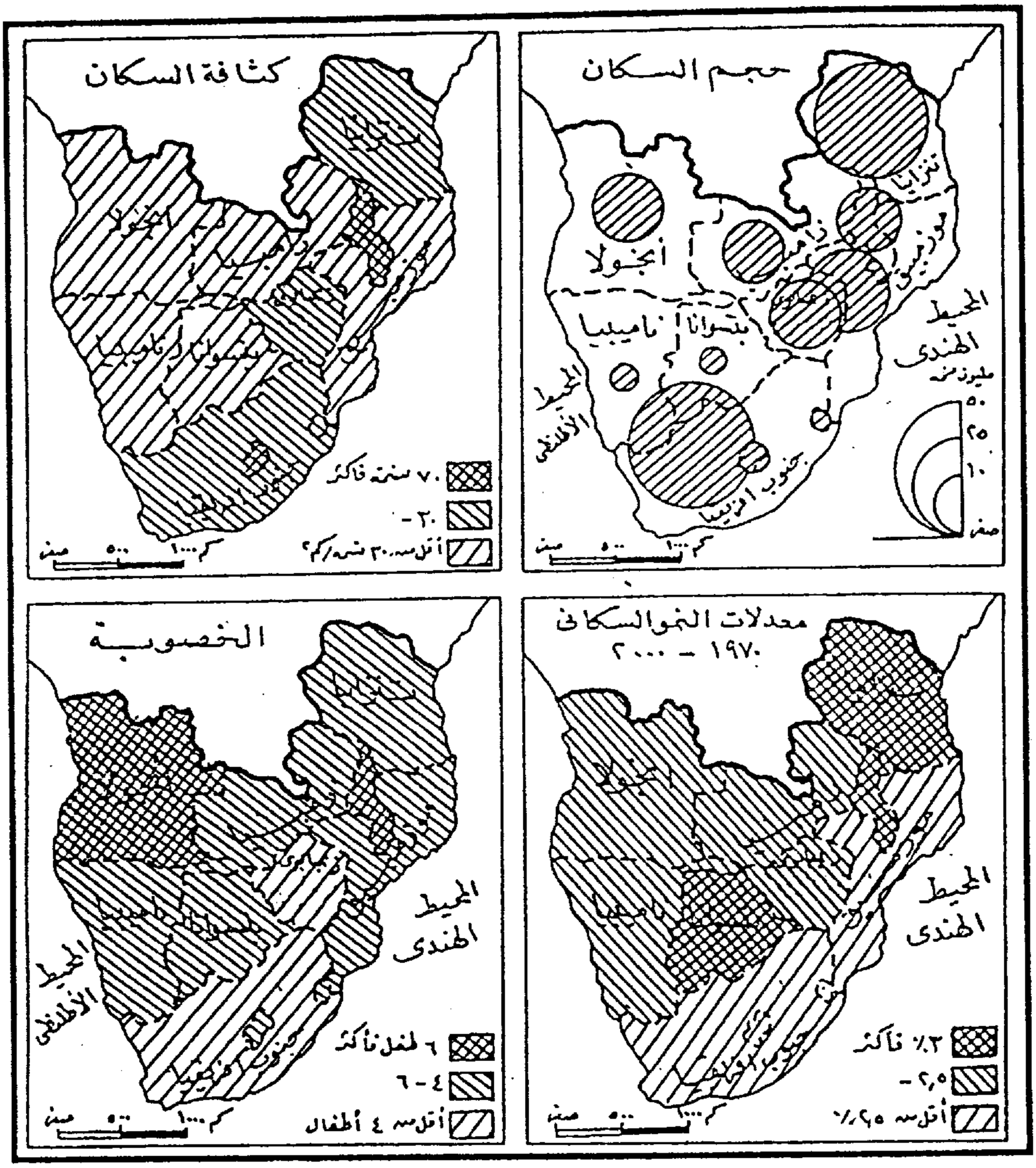

شكل (١) المحددات الديموجرافية لهجرة السكان فى الجنوب الأفريقى

- التطور المطرد لسكان الجنوب الأفريقى حيث بلغوا ١٤٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ بعد أن كانوا حوالى ٦٨ مليون نسمة عام ١٩٧٠ ، ومعنى هذا تزايد الأقليم بنسبة زيادة كلية مقدارها ٢١٦٪ خلال ثلاثين عاما . إلا أن النسبة المئوية للسكان قد انخفضت من ١٨,٧٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٨,٤٪ عام ٢٠٠٠ .

- تتباين احجام السكان بين دول الجنوب الأفريقى تبايناً كبيراً ففى عام ٢٠٠٠ كان هناك دولتان فقط (جمهورية جنوب أفريقيا وتنزانيا) يزيد عدد سكان

كل منها على ٢٠ مليون نسمة ، ويربو عدد سكانها على ٧٦,٥ مليون نسمة بنسبة ٥٢٪ من جملة سكان الجنوب الأفريقى ، وخمس دول أخرى (أنجولا - موزمبيق - ملاوى - زامبيا وزيمبابوى) يتراوح سكان كل منها بين ١٠-٢٠ مليون نسمة ويصل عدد سكانها إلى ٦٤ مليون نسمة أى نحو ٤٣,٥٪ من جملة سكان الجنوب الأفريقى . ومعنى هذا أن هذه الدول السبع تضم نحو ٩٥,٥ ٪ من سكان الجنوب الأفريقى ، والنسبة الباقية تتوزع على أربع وحدات سياسية . وهى (بتسوانا - ليسوتو - ناميبيا وسوازيلاند).

- ويلاحظ وجود شبه علاقة عكسية بين كثافة السكان وحجمهم فى دول الجنوب الأفريقى ، فأكثر الدول سكاناً هى أقلها كثافة ، وأقل الدول سكاناً هى الأعلى كثافة. ، فنجد أن كثافة السكان تزيد عن ٧٠ نسمة / كم٢ فى كل من ملاوى وليسوتو ، وتتراوح بين ٣٠-٧٠ نسمة /كم٢ فى كل من سوازيلاند ، جنوب أفريقيا وتنزانيا وزيمبابوى ، أما أدنى كثافة للسكان والتى تقل عن ٣٠ نسمة / كم٢ فهى توجد فى كل من أنجولا ، بتسوانا ، موزمبيق ، ناميبيا وزامبيا . ونلاحظ أن الكثافة العامة للسكان لا تعطى الصورة الحقيقة للعلاقة بين الإنسان والأرض فى الأقليم إذ يتركز الجانب الأكبر من السكان فى نطاقات رئيسة فى كل دولة .

- ارتفع حجم القوى العاملة فى الجنوب الأفريقى من ٣١,٦ مليون فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦٥,٨ مليون فى عام ١٩٩٩ بنسبة زيادة كلية مقدارها ٢٠٨٪ ، وبمعدل نمو سنوى مقداره ٢,٥ ٪ سنوياً وهناك مجموعة من العوامل التى تؤثر فى حجم ونمو القوى العاملة وهى تشمل حجم السكان وديناميكية نموهم ، والتى يتبعها العوامل الحضارية والاقتصادية (شكل ٢) لذلك تنظم العلاقات المتبادلة السياسات التى هدفت لتوضيح تأثير نمو قوة العمل أيضاً على المحددات الاقتصادية والحضارية للسكان [٧].

شكل (٢) محددات عرض القوى العاملة

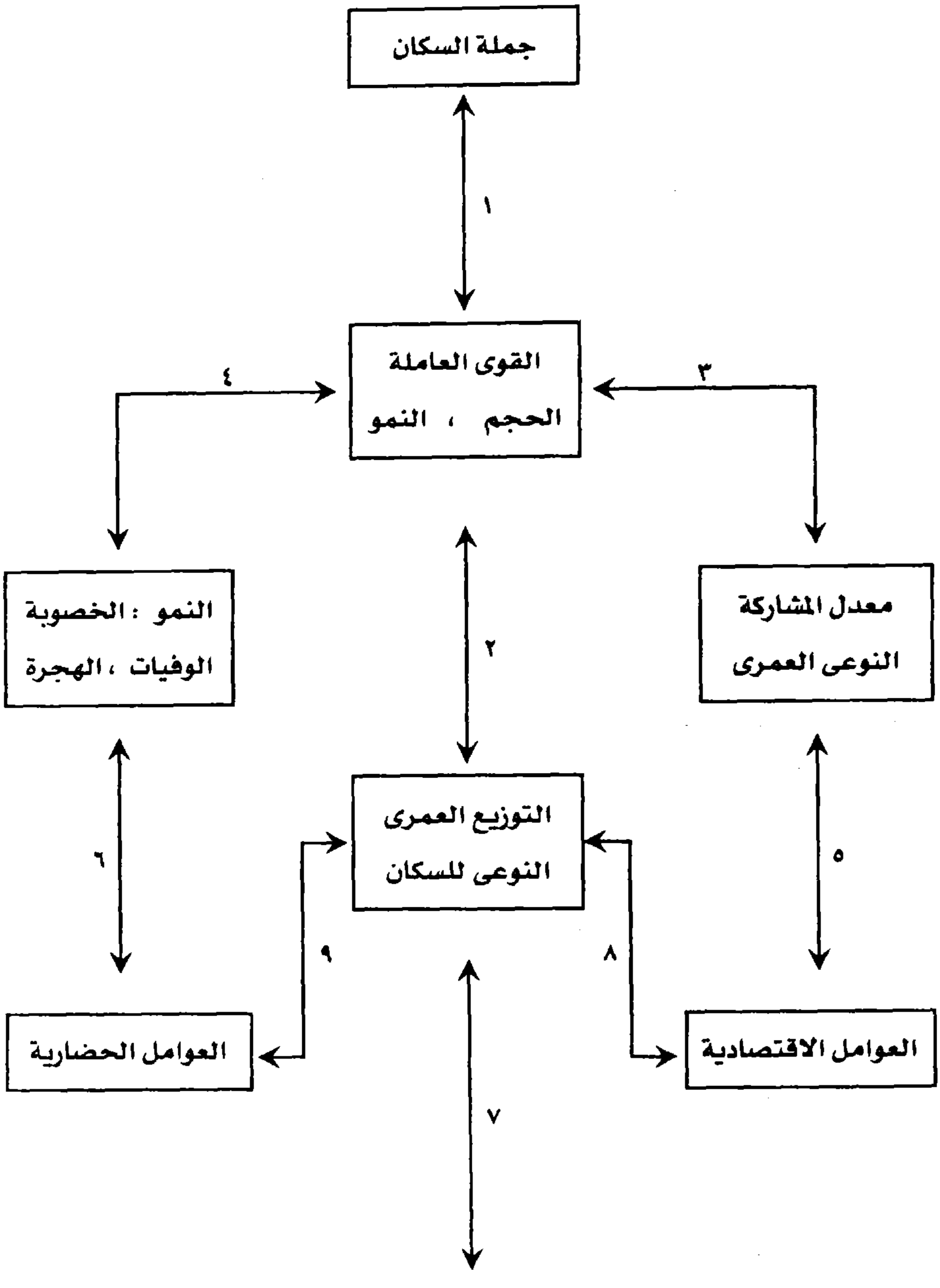

يلاحظ وجود علاقة فردية بين معدلات نمو السكان ومعدلات نمو قوة العمل النظرية فأكثر الدول فى معدلات نمو السكان هى أعلاها فى معدلات نمو قوة العمل (بتسوانا) كما ان أقلها فى معدلات النمو السكانى هى أيضاً تمثل أقل معدل لنمو قوة العمل (موزمبيق - جمهورية جنوب أفريقيا).

- يتميز أقليم جماعة تنمية الجنوب الأفريقى بارتفاع معدلات المواليد والتى بلغ متوسطها ٣٣,٨ فى الألف وإن كانت أقل منها على مستوى القارة الأفريقية (٣٧,٢ فى الألف) ولكنها أكثر من المعدل العالمى (٢٢ فى الألف)(٨) وقد سجلت كل من أنجولا وملاوى أعلى معدل للمواليد فى الأقليم (٤٧,٨ ، ٤٥,٩ فى الألف) فى حين سجلت جمهورية جنوب أفريقيا أقل معدل للمواليد فى الأقليم والذى قدر بنحو ٢٦,٣ فى الألف عام ١٩٩٩ .

- ترتفع معدلات الوفيات فى أقليم الجنوب الأفريقى مقارنة بافريقيا ككل وبالعالم (١٧,٣ ، ١٤,٥ ، ٩ فى الألف) على الترتيب ، وتوجد أعلى معدلات للوفيات فى ملاوى وزامبيا وموزمبيق (٢٣,٨ ، ٢٠,٦ ، ٢٠,١ فى الألف) فى حين سجلت ليسوتو ، أقل معدل للوفيات فى الأقليم حيث بلغ مقداره ١٢,٨ فى الألف .

- تقل معدلات الخصوبة فى الأقليم (٤,٨) عنها فى أفريقيا (٤,٩) فى حين أنها ترتفع عن المتوسط العالمى (٢,٧)(٩) ، وتصل الخصوبة أقصاها فى كل من أنجولا وملاوى (٦,٧ ، ٦,٣) فى حين سجلت زيمبابوى أدنى معدل للخصوبة فى الأقليم بلغ ٣,٦ .

- بناء على المحددات الديموجرافية السابقة نجد أن أعلى معدلات صافى الهجرة (الهجرة النازحة) فى ملاوى وليسوتو وسوازيلاند . وذلك بناء على كثافة السكان التى لها أثرها الكبير فى تحديد متوسط مجال المناورة والعيش والعمل فى المتوسط فكلما ارتفعت كثافة السكان كلما تزايد الاتجاه نحو

الانتقال إلى أماكن أخرى ، بالاضافةإلى معدلات المواليد والوفيات ومعدلات النمو السكانى ونمو قوة العمل ويضاف إلى ذلك عوامل الجذب فى المناطق الأخرى فى الجنوب الافريقى ، فضلا عن قلة فرص العمل فى الدول المشار إليها ، وهنا يأتى العامل الاقتصادى .

٢ - أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية :

فهى تفسر تقريباً المرحلة الموازية لقياس التقدم عن طريق معدل النمو الاقتصادى ، ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الحقيقى ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى وتوزيع الدخل والموارد الطبيعية والبشرية .. الخ [١٠] .

وتعتبر العوامل الاقتصادية هى الدافع الرئيسى للهجرة وذلك نتيجة لعدم التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية المتاحة . ويحكمها عاملان هما عامل الطرد فى الدول المرسلة للمهاجرين ، ويقابله عامل جذب فى الدول المستقبلة لهم، أما عن عوامل الطرد فهى تكمن فى ضعف مواردها الاقتصادية وعدم قدرة الموارد المتاحة على تلبية الحاجات الأساسية للسكان المتزايدة باستمرار ، وهذا يعتبر عامل لطرد السكان من هذه الدول للبحث عن لقمة العيش فى مكان آخر .

ويمكن ايجاز أسبابها فى جملة واحدة وهى عدم الرضى (dissatisfaction) ويقصد به سوء الوضع الاقتصادى للفرد وهو الحافز الرئيسى إلى الهجرة ، حيث أن الفقر الشديد يدفع الإنسان إلى البحث عن ظروف أفضل يحيا فيها. [١١]

ويذكر Russel[١٢] فى دراسته عن الهجرة بين الدول النامية فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، ان كلا منهما عانت من أزمات اقتصادية شديدة أثناء الثمانينات . ففى أفريقيا جنوب الصحراء ككل ، انخفض متوسط دخل الفرد وإنتاج الغذاء منذ عام ١٩٨٠ ، بالاضافة إلى التعرية البيئية المسرعة

مما أدى إلى فقد جزء أساسى من مشاركته فيأسواق التصدير العالمية . كما أن نمو عبء الديون بصورة أسرع من الأقاليم النامية الأخرى ، مما أدى إلى زيادة البطالة فى كل من الريف والحضر . إلا أن تأثير الازمات كان موزعا بصورة غير منتظمة بين عامى ١٩٧٥، ١٩٩٨ . فمعدل النمو السنوى لدخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى كان أقل من ٢٪ فى تسع دول (فى البعض كان بالسالب) وأكثر من ٢٪ فى دولتين فقط هما بتسوانا (٢,٥٪) وليسوتو (٣,٥٪) . أما أقل معدل لدخل الفرد كان فى زامبيا -٢,٢٪ (أنظر جدول رقم (٢) وشكل (٣).

ويرى قسم السكان بالأمم المتحدة [١٣] أن الهجرة الدولية للعمالة تحدث بين الدول غير المتساوية فى التنمية الاقتصادية ، فهناك هجرة للعمالة من الدول الأفقر إلى الوظائف المتوفرة فى الدول المستثمرة لمواردها الطبيعية ، ففى الجنوب الإفريقى نجد الاختلاف بين الدول التى لم يظهر بها بترول والدول الغنية بإنتاج البترول كما هو الحال فى أنجولا . فمعظم دول الجنوب الإفريقى محاطة بدولة أو دول قليلة قوية اقتصادياً تعمل كمغناطيس لجذب العمال من الدول المجاورة .

كما أوضح Milazi[١٤] فى دراسته أن الظروف الاقتصادية كانت هى العامل الرئيسى لهجرة عدد كبير من سكان ليسوتو إلى جمهورية جنوب أفريقيا ففى حين عثر ٤٥ ألف شخص على وظائف فى القطاعات الحديثة فى ليسوتو ، هاجر نحو ١٥٠ ألفا ، معظمهم من الذكور للعمل فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وكان السبب الرئيسى لفقد هذا العدد الكبير من القوى البشرية للمراكز الأكثر تقدما هو الأجور الزهيدة ، نقص الدخل الملائم من الزراعة والظروف الاقتصادية السيئة وتعيش الغالبية العظمى من السكان تحت خط الفقر . فقد بلغت نسبة الأراضى الصالحة للزراعة ١٠٪ فقط من إجمالى مساحتها بالإضافة إلى النمو السكانى السريع وظروف الجفاف المستمرة جعل الغالبية العظمى من شعبها فقيرا

ولذلك نجد أن حوالى ٥١٪ من الذكور فى مرحلة الشباب يعملون فى مناجم جمهورية جنوب أفريقيا[١٥] كما أدى انخفاض إنتاجية الأرض فى ملاوى إلى هجرة ما يزيد عن ٣٠٠ ألف شخص للعمل فى مناطق أخرى[١٦] .

ومما يؤيد الرأى القائل بأن العامل الاقتصادى هو الدافع الرئيسى للهجرة فى الجنوب الإفريقى ، أن أقطار جذب العمالة هى الأقطار الغنية بثروتها المعدنية سواء من الذهب أو الفحم أو الماس أو اليورانيوم بالإضافة إلى البترول أو الغنية بالمزارع التجارية .كما هو الحال فى جمهورية جنوب أفريقيا . فى حين أن أقطار صادر العمالة هى الأقطار الأقل ثروة والتى لايوجد بها فائض من المحاصيل النقدية أو محاصيل التصدير . فالزراعة المعيشية فشلت فى ارضاء طموح الشباب وأصبح المصدر الوحيد للدخل هو العمل بأجر .

ولقد وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرا للتنمية البشرية كمقياس لنوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهو مؤلف يتكون من متوسط العمر المتوقع ، المعرفة ومستوى المعيشة .ويقاس مستوى المعيشة بإجمالى الناتج القومى الفعلى للفرد معدلاً على أساس تكلفة المعيشة المحلية (تساوى القوى الشرائية) ومن الجدول رقم (٢) وشكل (٣) يتضح الأتى :

تأتى جمهورية جنوب أفريقيا فى مقدمة دول جماعة تنمية الجنوب الأفريقى من حيث مؤشر التنمية البشرية والذى بلغ ٧٠٢ر تليها ناميبيا ، أما أقل معدل للتنمية البشرية فيوجد فى موزمبيق وملاوى .

نجد أن البيئة فى زامبيا وملاوى وتنزانيا بصفة خاصة صعبة وإذا ما علمنا وفقاً لنسبة السكان دون خط الفقر (وهم أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية الغذائية لحياة صحية) ، أن نسبة الذين يعيشون دون خط الفقر فى زامبيا نحو ٨٦٪ من إجمالى عدد السكان تليها ملاوى بنسبة ٥٤٪ وتنزانيا بنسبة ٥١,١٪ من إجمالى عدد السكان .

جـــدول رقـــم (٢)

تصنيف دول جماعة تنمية الجنوب الافريقى (SADC)

وفق المحددات الاقتصادية (١٧)

الدولـــــة	مؤشرات التنمية البشرية ٢٠٠٠	نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ١ دولار يومياً ١٩٨٣ - ١٩٩٩ ٪	نسبة السكان دون خط الفقر القومى ١٩٨٤ - ١٩٩٩ ٪	نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار ١٩٩٨	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار ١٩٩٩	معدل النمو السنوى لدخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٧٥- ١٩٩٨
أنجـــــولا	٤٢٢ر	–	–	١٣٣٤	٢٢٠	١,٦ (-)
بتـــســـوانا	٥٧٧ر	٣٣,٣	–	٨٥٤٧	٣٢٤٠	٥,٢
ليـــســـوتو	٥٤١ر	٤٣,١	٤٩,٢	١٨٢٧	٥٥٠	٣,٥
مـــــلاوى	٣٩٧ر	–	٥٤ر-	٦٩٥	١٩٠	٢ر
مـــوزمـــبـــيق	٣٢٣ر	٣٧,٩	–	٩١٣	٢٣٠	٧ر
نامـــبـــيـــا	٦٠١ر	٣٤,٩	–	٤٩٣٢	١٨٩٠	٦ر (-)
جنوب إفـريقـيا	٧٠٢ر	١١,٥	–	٧١٨٧	٣١٦٠	٧ر (-)
ســـــوازيلاند	٥٨٣ر	–	–	٣٣١٣	١٣٦٠	١,٢
تنـزانيـــــا	٤٣٦ر	١٩,٩	٥١,١	٥١٣	٢٤٠	٢ر
زامـــبـــيـــا	٤٢٧ر	٦٣,٧	٨٦ر-	٩١٠	٣٢٠	٢,٢ (-)
زيمـــبـــابوى	٥٥٤ر	٣٦	٢٥,٥	٢٣٢٥	٥٢٠	١ر

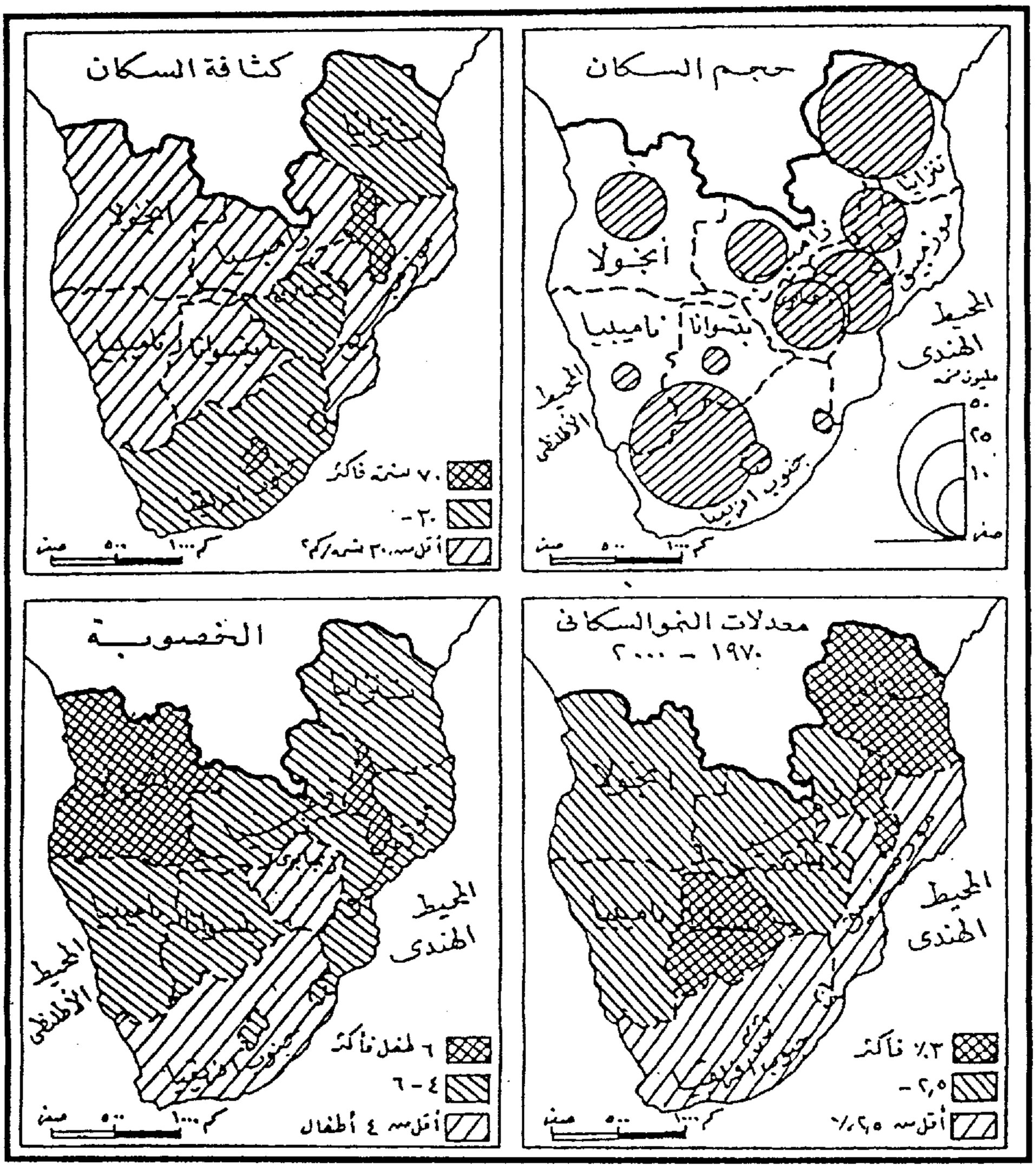

شكل (٣) المحددات الاقتصادية لدول جماعة تنمية الجنوب الأفريقى

وقد أدى اختلاف المستوى الاقتصادى بين أقطار الجنوب الأفريقى إلى اختلاف معدلات الدخل القومى ومتوسطات الدخل الفردى فى أقطار الجنوب الإفريقى المستقبلة للمهاجرين ، فطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ قدر متوسط الدخل الفردى فى بتسوانا ٣٢٤٠ دولارا وهو أعلى متوسط لدخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار فى دول الجنوب الإفريقي مما يدل على أنها ربما تقدم مركز استقبال للمهاجرين بديلا عن جمهورية جنوب إفريقيا فمعدل النمو

الاقتصادي أكبر منه فى جمهورية جنوب إفريقيا بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد المحلية (١٨) كما إنها حققت أعلى معدل للنمو السنوى لدخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بلغ ٢ , ٥٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٧٥- ,١٩٩٨ .

- تأتى جمهورية جنوب أفريقيا فى المرتبة الثانية بمتوسط ٣١٦٠ دولارا ثم ناميبيا بمتوسط ١٨٩٠ دولارا فى حين سجلت ملاوى أقل معدل لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ١٩٠ دولارا.

- بلغ معدل النمو السنوى لدخل الفرد اقصاه فى كل من بتسوانا وليسوتو فى حين سجلت كل من زامبيا وأنجولا أقل معدل للنمو السنوى لدخل الفرد بلغ (-) ٢ , ٢٪، (-)٦ , ١٪.

ومن التحليل السابق يمكن افتراض الإتجاه نحو الهجرة إلى الخارج يصل الحد الأقصى فى أنجولا وملاوى وموزمبيق وناميبيا وزامبيا وزيمبابوى وستكون دول جماعة تنمية الجنوب الأفريقي التالية : بتسوانا ، جمهورية جنوب أفريقيا من الدول المستقبلة للمهاجرين بصورة خالصة.

ثالثا: العوامل السياسية :

يؤدى عدم الاستقرار السياسى فى بعض أقطار الجنوب الإفريقي إلى حث بعض الأفراد على النزوح ، إلى جانب هذا الفقر ، اضفاء الصفة العسكرية على الدول وتحويل مواردها النادرة من التنمية إلى نفقات الحماية فى حين أن الموقف السياسى غير المستقر أعاق الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، كل هذا أدي إلى إعاقة عمليات التنمية وكان له تأثير معاكس على الاستخدام والذى يقوى الاتجاه نحو الهجرة إلى الخارج . وتعتبر الصراعات العرقية الناتجة عن التمييز العرقى كعنصر هام فى تحديد الهجرة فى الإقليم ، بالإضافة إلى زيادة أعداد اللاجئين والمشردين داخليا ونزوح الأشخاص المهرة وغير المهرة (١٩) .

ففى أنجولا نجد أن الحرب الأهلية الأنجولية نشبت فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين ،وكان واضحاً أن طرفى الحرب ينتسبان ايديولوجيا إلى القوتين العظميين اللتين هيمنتا على عصر الحرب الباردة ، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وقد كان لتوزيع الثروات المعدنية فى أنجولا دوره فى تعميم الصدام الإقليمي والقبلى ، حيث إنها تتمتع بمقومات اقتصادية جيدة ، فمن ناحية الزراعة فان ٩٠٪ من اقتصاديات البلاد تعتمد على إنتاج البن والذرة والقطن والسكر وزيت النخيل والكسافا ، فضلاً عن الأخشاب التى يجرى تقطيعها من غابات إقليم كابندا ، كما أنها غنية بثروتها المعدنية (٢٠).

وفى موزمبيق يسود صراع مسلح بين الحكومة وقوات حركة رينامو (RENAMO) وقد أدت هذه الحرب الأهلية إلى قتل الآلاف من المدنيين وهروب آلاف إلى خارج موزمبيق كلاجئين ،إضافة إلى تدمير اقتصاد البلاد ،كما أثرت فى تجارة موزمبيق مع الدول المجاورة ، وعلى الرغم من الاتفاق الذى وقعته الحكومة اليسارية مع المتمردين فى أوائل عام ١٩٩١ ، والذى يتضمن وقف إطلاق النار بين الجانبين إلا أنه لم يدخل مرحلة التنفيذ الفعلى حيث استمر الصراع (٢١).

وقد يكون عدم الاستقرار السياسى من عوامل الدفع للهجرة للبحث عن الأمن والاستقرار فى الدول المجاورة.

- وهناك أربعة أسباب رئيسية تدخلت ضمن سلسلة من الافتراضات التى قُدمت لتوضح لماذا وكيف تحدث الموجات الجديدة من الصراعات والتى تكون مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تشمل زيادة الفقر والحرمان المرتبط بالديون وبرامج التكيف الهيكلى وهذه الأسباب هى (٢٢).

١- أدى انخفاض الموارد الاقتصادية والاجتماعية وقلة فرص العمل بسبب الديون وبرامج التكيف الهيكلى لتقوية الصراعات الداخلية بين

المجموعات العرقية ، وذلك لأن هذه الظروف تزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بالإضافة الى أن برامج التكيف الهيكلى وحدها تزيد من المخاطر والتقلبات التى تتعرض لها الدولة وتصل بها إلى المستويات الحرجة ، وسيطرة القلة على الموارد العامة للدولة السريعة التناقص والتفاوتات الموجودة قبل برامج التكيف الهيكلى ، كلها تؤدى إلى أثارة الصراعات بين المجموعات.

٢- أن برامج التكيف الهيكلى وحدها تزيد من الفقر بين الفقراء والطبقات الاجتماعية الحساسة ، وتؤدى إلى زيادة الفقر بين من يعملون فى الوظائف المهنية والإدارية أكثر من القوات المسلحة ، كما أن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لبرامج التكيف الهيكلى تختلف من إقليم سياسى لآخر ومن مجموعة عرقية لأخرى وبين المجتمعات المختلفة وعبر الدول.

٣- حيثما تتركز المجموعات العرقية المفردة فى قطاعات مختلفة داخل اقتصاد الدولة يبقى تأثير برامج التكيف الهيكلى غير متساو ، وهذه التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الديون وبرامج التكيف الهيكلى تثير الصراعات الإقليمية العرقية.

٤- المجتمعات ، المجموعات العرقية أو الأقاليم السياسية والتى يستطيع أفرادها الوصول للقوة أحسن كثيراً من الناحية الاقتصادية من باقى المجموعات الأخرى، وتتوفر لهم الموارد من المناطق الأخرى والتى تعتبر أساسا لثروة الدولة وبذلك عملت على تدعيم التوترات الإقليمية العرقية المرتبطة بالديون وبرامج التكيف الهيكلى.

من العرض السابق نجد أن الظروف الاقتصادية تلعب الدور الأكبر فى التأثير على الهجرة تليها العوامل الديموجرافية والمتمثلة فى زيادة الضغط السكانى على الأرض وارتفاع كثافة السكان وزيادة معدلات المواليد وارتفاع

نسبة الخصوبة ثم العوامل السياسية والتى لها دورها فى خروج أعداد كبيرة من السكان ، وإلى جانب هذه العوامل الثلاث نجد العوامل الاجتماعية لها دورها فى دفع بعض السكان إلى الهجرة فكثيراً من الشباب يتجهون إلى المناطق الحضرية للتحرر من القيود القبلية حيث يشعر كثير من الشباب برغبة فى التخلص من هذا القيد الثقيل [٢٣] بالإضافة إلى فرص الحصول على عمل مناسب وكذا البحث عن ظروف تعليمية وخدمات صحية أيسر ومركز اجتماعي مرموق وغيرها من وسائل الراحة الأخرى .

وتوضح الدراسه التى اجريت على عينة من المهاجرين إلى جمهورية جنوب افريقيا عن الغرض من الهجرة إلى جمهورية جنوب افريقيا وهى الموضحه فى جدول (٣) وشكل (٤) الأتى :

- ترتفع نسبة من يذهبون إلى جمهورية جنوب افريقيا لغرض العمل أو البحث عنه فى موزمبيق عنها فى باقى الدول ، حيث ان ٦٨٪ من مهاجرى موزمبيق يذهبون لهذا السبب فى حين بلغت النسبة ٢٩٪ من مهاجرى زيمبابوى ، ٢٥٪ لليسوتو ، ١٣٪ فقط بين مهاجرى ناميبيا .
- نجد أن السبب الرئيسى للذهاب إلى جمهورية جنوب افريقيا بين مهاجرى ناميبيا هو زيارة العائلة أو الاصدقاء أو الذهاب لقضاء الاجازات حيث بلغت نسبتهم ٦٣٪ فى حين بلغت النسبة لليسوتو (٣٦٪) ، (١٧٪) لموزمبيق و ١٦٪ لزيمبابوى .
- ترتفع نسبة من يذهبون إلى جمهورية جنوب افريقيا بغرض بيع وشراء البضائع والتجارة والتسوق من زيمبابوى عنها فى الدول الأخرى ، حيث نجد أن (٥٠٪) من المهاجرين يذهبون لهذه الأسباب الثلاثه ، فى مقابل ٢٤٪ من مهاجرى ليسوتو ، ١٠٪ لناميبيا و٨٪ فقط من مهاجرى موزمبيق يذهبون لهذه الاسباب .

- ترتفع نسبه من يذهبون إلى جمهورية جنوب افريقيا بهدف الرعاية الطبية فى ليسوتو (٦٪) عنها فى باقى الدول .

- نجد أن نسبة من يذهبون إلى جمهورية جنوب افريقيا بهدف التعليم سواء التعليم العام أو الفنى أو الجامعى تصل إلى أعلاها فى ناميبيا (٤٪) فى حين سجلت ليسوتو وموزمبيق أدنى نسبه (١٪) لكل منهما .

وضح مما سبق أن أسباب الهجرة تختلف من دولة إلى أخرى فى الجنوب الأفريقي.

ثانيا :- التوزيع الجغرافي لأقاليم الصادر والوارد في العمالة :

يمكن أن نقسم الجنوب الأفريقي إلى ثلاثة أقسام من حيث تصدير واستيراد الأيدي العاملة هذه الأقسام هى :

جدول (٣)

أسباب الهجرة إلى جمهورية جنوب أفريقيا حجم العينة ١١٩٩ (٢٤)

الدولة / الغرض من الزيارة الحديثة (%)	ناميبيا	ليسوتو	موزمبيق	زيمبابوى
البحث عن عمل	٢	٨	٢٢	١٤
العمل	١١	١٧	٤٦	١٥
بيع وشراء البضائع	٢	٣٣	٢	٢١
الدراسة	١	١	١	١
التعليم الجامعى / الفنى	٣	–	–	١
التسوق	١	١٩	٤	٢١
التجارة	٧	٢	٢	٨
زيارة العائلة او الأصدقاء	٤٤	٣٤	١٢	١٣
أجازه / سياحة	١٩	٢	٥	٣
الرعاية الطبية	٤	٦	٤	٢
أسباب أخرى	٦	٩	٢	٤

١ - أقطار استيراد بحت - وتمثلها جمهورية جنوب أفريقيا.

٢ - أقطار صادر بحت - وتمثلها ليسوتو ، ملاوى ، موزمبيق ، ناميبيا وسوازيلاند.

٣ - أقطار صادر وارد أى أنها تصدر الأيدي العاملة ولكنها تستورد فى نفس الوقت، وتمثلها باقى دول الجنوب الأفريقى وهى أنجولا ، بتسوانا ، تنزانيا ، زامبيا ، زيمبابوى.

١- أقطار الاستيراد البحت أو جمهورية جنوب أفريقيا:

تعتبر جمهورية جنوب أفريقيا الدولة الوحيدة فى قارة أفريقيا التى تعتبر اقليم استيراد بحت للعمالة من الدول المجاورة [٢٥] وقد بدأت التنمية الاقتصادية لجمهوريةجنوب أفريقيا باكتشاف الماس عام ١٨٦٧ والذهب عام ١٨٨٦ . إلا أن قيام قاعدة اقتصادية عريضة لم تعرفه جمهورية جنوب أفريقيا إلا منذ نشاط الصناعة خلال الحرب العالمية الأولى ، ووضع تعريفة حامية فى العشرينات وكانت هناك دفعة أخري فى الثلاثينات بعد الكساد العالمى . وكانت الحرب العالمية الثانية بمثابة دفعة كبرى فى التنمية الاقتصادية حيث اكتشفت مناجم جديدة للذهب وتطورت الصناعة ونمت القوى العاملة فى القطاع النقدى نمواً كبيراً. [٢٦] وتنتج جمهورية جنوب أفريقيا بمفردها نحو ثلاثة أرباع الإنتاج العالمى من الذهب [٢٧] .

وقد شجعت حكومة جنوب أفريقيا هجرة العمالة الأفريقية إليها من الدول المجاورة ،حيث توجد بها مناطق رئيسية تجتذب المهاجرين من الأيدي العاملة والتى يمكن وصف حركة الهجرة نحوها بأنها هجرة دولية لقطاعات محدودة من القوى العاملة والتى تتميز بأن معظمها من الذكور فى سن العمل المبكر (١٥-٤٠) سنة وهذه المناطق هى: إقليم الراند وهو من أغنى أقاليم

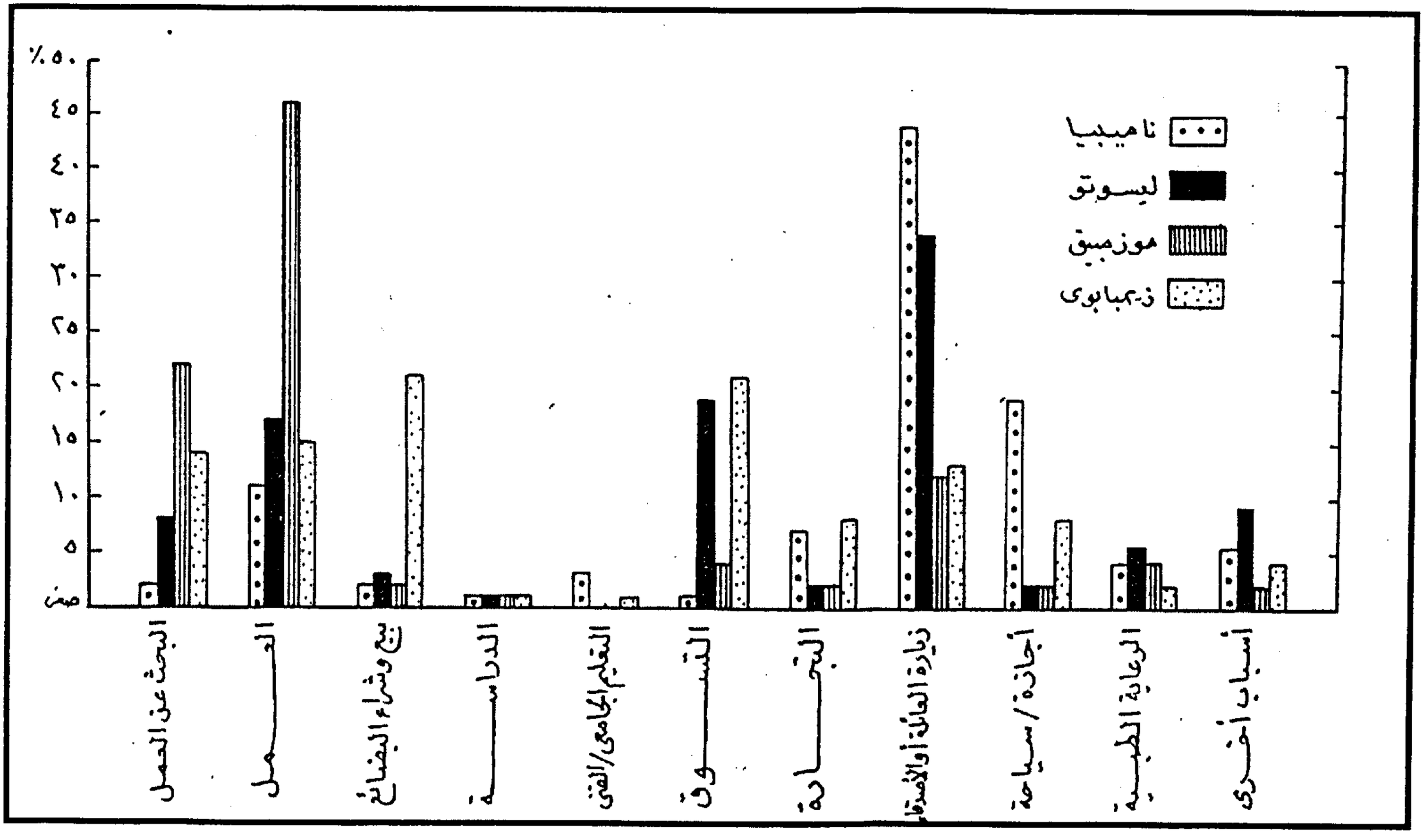

شكل (٤) أسباب الهجرة إلى جمهورية جنوب أفريقيا ١٩٩٧

القارة بالثروة المعدنية خاصة الذهب والماس والفحم وغيرها من المعادن ، المزارع الأوربية ، مجال الخدمات والصناعة وقد جذبت هذه المجالات آلاف العمال الأفارقة غير المهرة للعمل فى جمهورية جنوب أفريقيا لسنوات عديدة ،بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الزيادة السكانية فى الدول المحيطة بجنوب أفريقيا وبنسبة أعلي من المعدل الذى يرتفع به اقتصادها القومى مما جعلها مناطق طرد فى الوقت الذى تتوافر فيه فرص العمل فى جنوب أفريقيا [٢٨] .

ويلغ عدد العمال المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا حوالى ٣٨٠ ألف عامل فى عام ١٩٨٦ أرتفع إلى نحو ٣٨٧ ألف عامل فى عام ١٩٩٠ . بالإضافة إلى أعداد كبيرة أخري غير مسجلة أو معروفة حيث قدر العدد الكلى للعمال الأجانب سواء كانوا بصورة رسمية أو غير رسمية بأكثر من ١,٣ مليون عامل [٢٩] وقد قدر معهد أبحاث العلوم البشرية بأن عدد الأجانب يتراوح بين ٢,٥-١,٤ ، مليونا فى حين نجد أن بعض تقديرات الشرطة تذهب بهذا العدد لأكثر من ١٢ مليون . وكل هذه الأرقام مشكوك فيها ومن المحتمل أنه مبالغ فيها كثيراً . وقد قدرت إحصائيات جنوب أفريقيا عدد الأجانب بأقل من ٥٠٠ ألف ، فى حين نجد أن بعض الدراسات الحديثة قدرت العدد فيما يتراوح بين ٥٠٠ ألف ومليون . والحقيقة أنه ليس هناك أى بيانات متاحة لتحديد العدد الفعلى للأجانب فى جمهورية جنوب أفريقيا وربما لا سبيل لنا لمعرفة هذا العدد [٣٠] .

ويوضح جدول رقم (٤) وشكل (٥) تطور عدد المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩١١-١٩٩٥ ومنهما يتضح الأتى :

- ارتفاع أعداد المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩١١ إلى ١٩٥١ ، حيث ارتفع عدد المهاجرين من ٢٢٩,٢ ألف مهاجر عام ١٩١١ إلى نحو ٦٠٦ آلاف عام ١٩٥١ بمعدل زيادة كلية بلغ نحو ٢٦٤٪ للفترة

كلها. وقد بلغت معدلات النمو السنوى اقصاها خلال الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥١ (١,٥٪) سنويا.

جدول (٤)

أعداد المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة من١٩١١-١٩٩٥[٣١]

السنـــة	العـــدد	معدل النمو السنوى
١٩١١	٢٢٩٢٠٧	-
١٩٢١	٢٧٩٨١٩	-٢ر
١٩٣٦	٣٣٣٧٧٧	١ر٢
١٩٤٦	٥٥٦٨٠٧	٥ر١
١٩٥١	٦٠٥٩٩٢	١ر٧
١٩٧٠	٥١٦٠٤٤	(-) ٨ر
١٩٨٠	٣٧٦٤٨٣	(-) ٣ر٢
١٩٨٥	٣١٧٠١٠	(-) ٣ر٤
١٩٩٠	٣٨٦٦٧٥	-٤ر
١٩٩٥	٥٠٠٠٠٠	٤ر٥

ويرجع ذلك إلى التوسع الصناعى الذى اهتمت به جمهورية جنوب أفريقيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تتطلبه من أيدي عاملة رخيصة.

- بدأت أعداد المهاجرين فى الانخفاض خلال الفترة من ١٩٥١-١٩٨٥ وقد بلغت نسبة الانخفاض أقصاها خلال الفترة من ١٩٨٠- ١٩٨٥ (-٣,٤٪) سنويا. ويرجع ذلك إلى توقف كل من تنزانيا وزامبيا عن إرسال العمالة إلى جمهورية جنوب أفريقيا منذ حصولهما على الاستقلال فى عامى ١٩٦١، ١٩٦٦ على التوالى كما أوقفت ملاوى إرسال عمال لجمهورية جنوب أفريقيا بعد خطة ترحيل المشتغلين بالتعدين من ملاوى[٣٢].

- أخذت أعداد المهاجرين فى الارتفاع منذ عام ١٩٨٥ حيث أرتفعت من حوالى ٣١٧ ألف عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٨٧ ألف عام ١٩٩٠ ثم إلى حوالى ٥٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو سنوى مقداره ٤٫ر٪ سنويا ، ٤,٥٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٠ ، ١٩٩٠-١٩٩٥ ويرجع ذلك إلى أن معظم دول الجنوب الأفريقي استمرت فى إرسال العمالة لجنوب أفريقيا أولاً:- بسبب نقص فرص العمل فى دولهم وثانياً:- بسبب نمو الاقتصاديات الاستهلاكية

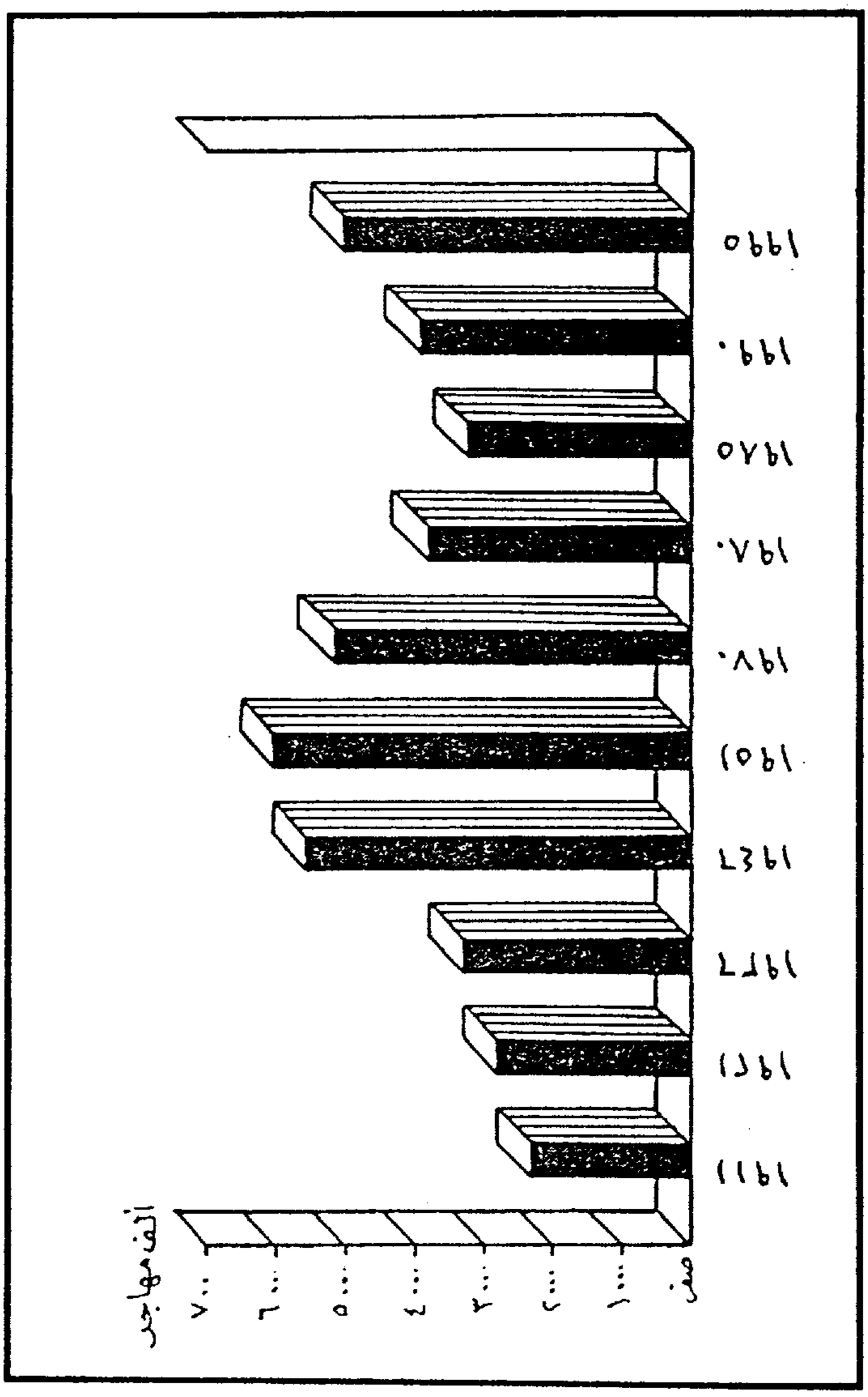

شكل (٥) أعداد المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩١١ - ١٩٩٥

والطلب على البضائع المنتجة فى جمهورية جنوب أفريقيا، وأيضاً بسبب المستوى المعيشى المرتفع والاستقرار السياسي النسبى والتسهيلات الجامعية الممتازة. كل ذلك جذب المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا من الدول الأفريقية ككل. وهذا يساهم الآن فى مشكلة خطيرة وهى كسب جمهورية جنوب أفريقيا للكفاءات من باقى الدول الأفريقية حيث أصبحت منطقة استقبال ممتازة للعمال الأفارقة المهرة بديلاً عن أوربا وأمريكا الشمالية [٣٣].

وتعتبر ليسوتو من أهم أقطار الجنوب الأفريقي المرسلة للعمالة إلى جمهورية جنوب أفريقيا، فقد ارتفعت نسبة المهاجرين منها إلى جمهورية جنوب أفريقيا من ٤٢٪ عام ١٩٨٥ إلى ٥٤٪ عام ١٩٩٠ حيث ارتفعت أعداد المهاجرين منها من ١٣٥,٦ ألف مهاجر إلى ٢١٢,٦ ألف خلال الفترة السابقة على الترتيب، ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على مواطنيها العاملين فى جمهورية جنوب أفريقيا فهى محاطة بالكامل بجمهورية جنوب أفريقيا بالإضافة إلى أنها قطر فقير وتعانى من نمو سكانى سريع وجفاف مستمر كما سبق القول. يليها موزمبيق بنسبة ٢٠,١٪ عام ١٩٨٥، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى ١٥,٣٪ عام ١٩٩٠، ويرجع ذلك إلى أن حكومة جنوب أفريقيا حرمت استقدام العمال من موزمبيق بعد حادث الحدود فى عام ١٩٨٦ [٣٤]. ثم تأتى سوازيلاند فى المركز الثالث بنسبة ٩,٧٪ من إجمالي العمال المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٨٥، وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٩٠ حيث بلغت ٥,٤٪، وذلك يرجع إلى التحسن الواضح فى اقتصاديات سوازيلاند حيث أنها غنية فى مواردها الزراعية. انظر جدول (٥) وشكل (٦) وتسهم هذه الدول الثلاثة بنحو ٧٢,٣٪ من حجم الهجرة الوافدة إلى جمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٨٥ ونحو ثلاثة أرباع الوافدين عام ١٩٩٠ والنسب الأخرى الباقية تساهم بها باقى أقطار الجنوب الأفريقى الأخرى وهى ملاوى، بتسوانا، زيمبابوى، ناميبيا، زامبيا، تنزانيا وأنجولا.

ومعظم المهاجرين يعملون فى قطاع المناجم (٨٠٪) فى حين نجد أن ٣,٦٪ يعملون فى الزراعة ، ٣,١٪ فى الخدمات العامة . فى حين بلغت نسبة العاملين فى التصنيع نحو ٢,٤٪ فقط ، وهناك عدد كبير من العمال غير المسجلين معظمهم يعمل فى الزراعة حيث قدر أن هناك ١٠٠ ألف مزارع من موزمبيق فقط[٣٥] .

جدول رقم (٥)

التوزيع العددى والنسبى للعمالة الوافدة إلى جمهورية جنوب أفريقيا حسب أقطار الصادر خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٠)[٣٦]

أقطار صادر العمالة	١٩٨٥		١٩٩٠	
	الحجم	٪	الحجم	٪
أنجولا	٣٩٢	ار	٢٠٠	ار
بتسوانا	٢٦٠١٥	٨,٢	٣٤٢٢٤	٨,٩
ليسوتو	١٣٥٥٦٣	٤٢,٨	٢١٢٦١٣	ر ٥٥-
ملاوى	٢٨٧١٢	ر٩-	٣٤٧١٢	ر٩-
موزمبيق	٦٣٥٦١	٢٠,١	٦١٥٨٤	١٥,٩
ناميبيا	٩٢١٠	٢,٩	-	-
سوازيلاند	٣٠٧٢٢	٩,٧	١٩٦١٨	ر٥-
تنزانيا	٨٨٧	ر٣	-	-
زامبيا	٩٢٦	ر٣	١٢٠٠	ر٣
زيمبابوى	٧٠١٩	٢,٢	٢٠٧٨١	٥,٣
اخرى	١٤٠٠٣	٤,٤	١٧٤٣	ر٥
الجملة	٣١٧٠١٠	١٠٠	٣٨٦٦٧٥	١٠٠

وقد اتخذت اتفاقية الهجرة لمناجم الذهب والماس والفحم ثلاثة اشكال هى[٣٧]:

(١) الشكل البدائى خلال الفترة من ١٨٥٠-١٩٢٠ .

(٢) الشكل التوسعى خلال الفترة من ١٩٢٠-١٩٧٠ .

(٣) الشكل المنتظم من ١٩٧٠ وحتى الآن .

وكانت الهجرة الأولى من موزمبيق ، ملاوى ، ليسوتو ، وزيمبابوى تأتى للعمل فى مزارع القصب فى ناتال ومناجم الماس فى كمبرلى من ١٨٤٠ وحتى الآن ، وحتى قبل أن توجد جمهورية جنوب أفريقيا نفسها ، وكانوا يأتون لكسب

شكل (٢) المحددات الاقتصادية لدول جماعة تنمية الجنوب الأفريقى

جـــدول رقـــم (٦)

إعداد المهاجرين وفقاً لاتفاقية الهجرة الى مناجم الذهب فى جمهورية جنوب أفريقيا

خلال الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٩٥ [٢٨]

السنة	أنجولا	بتسوانا	ليسوتو	ملاوى	موزمبيق	سوازيلاند	تنزانيا	زامبيا	زيمبابوى	دول أخرى	الجملة
١٩٢٠	–	٢١١٢	١٠٤٣٩	٣٥٤	٧٧٩٢١	٣٤٤٩	–	١٢	١٧٩	٥٤٨٤	٩٩٩٥٠
١٩٢٥	–	٢٥٤٧	١٤٢٥٦	١٣٦	٧٣٢١٠	٣٩٩٩	–	٤	٦٨	١٤	٩٤٢٣٤
١٩٣٠	–	٣١٥١	٢٢٣٠٦	–	٧٧٨٢٨	٤٣٤٥	١٨٣	–	٤٤	٥	٩٩٣٥٥
١٩٣٥	–	٧٥٠٥	٣٤٧٨٨	٤٩	٦٢٥٧٦	٦٨٦٥	١٠٩	٥٧٠	٢٧	٩	١١٢٤٩٨
١٩٤٠	٦٩٨	١٤٤٢٧	٥٢٠٤٤	٨٠٣٧	٧٤٦٩٣	٧١٥٢	–	٢٧٢٥	٨١١٢	٧٠	١٦٨٠٥٨
١٩٤٥	٨٧١١	١٠١٠٢	٣٦٤١٤	٤٩٧٣	٧٨٥٨٨	٥٦٨٨	١٤٦١	٢٧	٨٣٠١	٤٧٣٢	١٥٨٩٦٧
١٩٥٠	٩٧٦٧	١٢٣٩٠	٣٤٤٦٧	٧٨٣١	٨٦٢٤٦	٦٦١٩	٥٤٩٥	٣١٠٢	٢٠٧٣	٤٨٢٦	١٧٢٨١٦
١٩٥٥	٨٨٠١	١٤١٩٥	٣٦٣٣٢	١٢٤٠٧	٩٩٤٤٩	٦٦٨٢	٨٧٥٨	٣٨٤٩	١٦٢	٢٢٩٩	١٩٢٩٣٤
١٩٦٠	١٢٣٦٤	٢١٤٠٤	٤٨٨٤٢	٢١٩٣٤	١٠١٧٣٣	٦٦٢٣	١٤٠٢٥	٥٢٩٢	٧٤٧	٨٤٤	٢٣٣٨٠٨
١٩٦٥	١١١٦٩	٢٣٦٣٠	٥٤٨١٩	٣٨٥٨٠	٨٩١٩١	٥٥٨٠	٤٠٤	٥٨٩٨	٦٥٣	٢٦٨٦	٢٣٢٦١٠
١٩٧٠	٤١٢٥	٢٠٤٦١	٦٣٩٨٨	٧٨٤٩٢	٩٣٢٠٣	٦٢٦٩	–	–	٣	٩٧٢	٢٦٥١٤٣
١٩٧٥	٣٤٣١	٢٠٢٩١	٧٨١١٤	٢٧٩٠٤	٩٧٢١٦	٨٣٩١	–	–	٢٤٨٥	١٢	٢٢٠٢٩٣
١٩٨٠	٥	١٧٧٦٣	٩٦٣٠٩	١٣٥٦٩	٣٩٥٣٩	٨٠٩٠	–	–	٥٧٧٠	١٤٠٤	١٨٢٤٤٩
١٩٨٥	١	١٨٠٧٩	٩٧٦٣٩	١٦٨٤٩	٥٠١٢٦	١٢٣٦٥	–	–	–	٤	١٩٦٠٦٨
١٩٩٠	–	١٥٧٢٠	١٠٨٧٨٠	٧٢	٥٠١٠٤	١٧٨١٦	–	–	٢	–	١٩٢٠٤٤
١٩٩٥	–	١٢٧٣٦	١٠٠٨٩٢	٢	٧٣٨٧٤	١٦٧٥٣	–	–	–	–	٢٠٤٢٥٧

المـال لشراء البنادق للدفاع عن أنفسهم ضد تعديات المستعمرين ولشراء الأدوات الزراعيـة للتوسع الزراعى فى بلادهم وكـان المهاجرون يجيئون ويذهبـون فعلياً كـما يحبون حتى وضعت قوانين للعبور وموافقات لتقليص وضبط تحركاتهم .

ومع اكتشـاف الذهب فى عـام ١٨٨٠ ، انشئت مـدينة Witwatersrandونمت جوهانسبرج خـلال ٢٠ سنة لتـصبح مـدينة كـبـيـرة يسكنهـا أكـثـر من ٢٠٠ ألف نسـمة. وكـانت المناجم بحـاجة إلى العـمالة الرخـيـصـة من الذكـور وبدات المناطق الريفية من كل انحاء العالم لتلبية طلباتهم .

أثناء الشكل البدائى ، كانت هناك منافسة شديدة بين شركات التعدين على العمالة وبدأت الأجور فى الارتفاع . وبعد عدة محاولات مخفقة أنشئت وكالة مركزية لاستقدام العمال . وفى عام ١٩٢٠ طردت الوكالة كل المنافسين وأصبحت البوابة الوحيـدة لجلب المهاجريـن لصناعـة التـعدين . وأنشـأت محطات لاسـتـقدام العمالة خلال الأقليم ونظام نقل حديث لنقل المهاجرين إلى المناجم .

وكانت الدول المجاورة لا ترغب فى فقد المهـاجرين باسـتـمـرار لذلك كـان هناك اتفاقيات بين الحكومات لمد المناجم باحتياجاتها باتفاقيات ثابتة ثم عودتهم لمنازلهم فـيما بعـد . وذلك خوفاً من بقائهم فى جمـهورية جنوب أفـريقيـا إذا كانت عائلاتهم معهم.

فى عـام ١٩٢٠ كـان هناك نحـو ٧٨ ألف عـامل من مـوزمـبـيق فى مناجم الذهب ونحـو ١٠,٤ ألف عـامل من لـيـسـوتو (أنظر جـدول رقم ٦ وشكل ٧) ونحو ٣,٤ ألف عـامل من سوازيلاند و ٢,١ ألف عـامل من بتـسوانا أما باقى الدول كانت مساهماتها ضئيلة . وكانت تنزانيا وأنجولا لا ترسل مهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا .

اثناء مـرحلة التـوسع زاد عـدد المهـاجرين زيادة كـبـيـرة ودخلت دول جديدة كمناطق إرسال للعمالة إلى جمهورية جنوب أفريقيـا ، حيث نجد أنه فـيـما بين

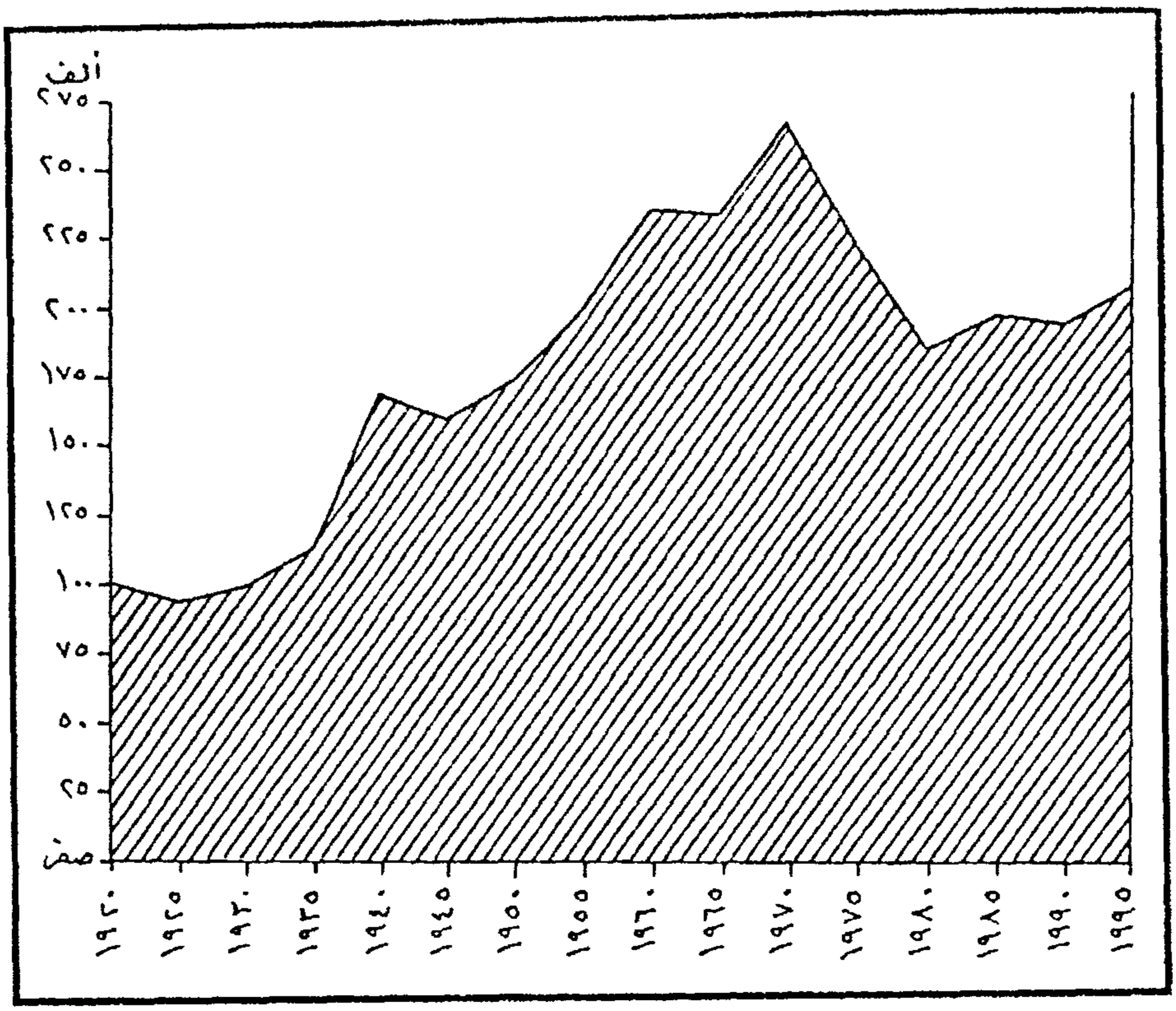

شكل (٧) أعداد المهاجرين إلى مناجم الذهب فى جمهورية جنوب أفريقي خلال الفترة من (١٢٠ - ١٩٥٥) حسب إتفاقية الهجرة.

عامى ١٩٢٠ و ١٩٧٠ تضاعف عدد العمال فى مناجم جمهورية جنوب أفريقيا من حوالى ١٠٠ ألف فى عام ١٩٢٠ إلى ٢٠٠ ألف فى عام ١٩٥٥ ، وقد ارتفع العدد فى بداية عام ١٩٧٠ ليقترب من ٣٠٠ ألف . ونحو ٨٠٪ من عمال المناجم كانوا من الأجانب .

وقد كان هناك قيود على جلب العمالة من المناطق الواقعة شمال خط عرض ٢٢° جنوباً خلال الفترة من ١٩١٣ - ١٩٣٠ ولكن هذه القيود القديمة رفعت وأصبح عدد كبير من العمال يجلب من الشمال ، وفى أواخر الستينات كل دول الأقليم كانت تمد المناجم بالمهاجرين وكانت أكبر دول مرسلة للعمالة لجنوب أفريقيا هى موزمبيق نحو ١٠٢ ألف عامل بنسبة ٤٣,٥ ٪ من إجمالى عمال المناجم عام ١٩٦٠ تليها ليسوتو (نحو ٤٩ ألف عامل) بنسبة ٢٠,٩ ٪ ثم ملاوى

وبتسوانا وسوازيلاند . حتى زامبيا وأنجولا وتنزانيا أرسلت مهاجرين قبل أن تمنع الحكومة المستقلة ذلك . وكانت الدولة الوحيدة التيأرسلت عددا محدودا من المهاجرين هى زيمبابوى (٧٤٧ عاملا فقط) وذلك نظراً لغناها بالثروة المعدنية وتوفر فرص العمل بها .

منذ السبعينات اتخذت اتفاقية الهجرة لجنوب أفريقيا شكلا جديدا ، حيث شهدت الفترة بين السبعينات والثمانينات إعادة تنظيم فى نمط الهجرة للمناجم حيث بحثت جمهورية جنوب أفريقيا تقليل اعتمادها على العمالة الأجنبية وزيادة الاعتماد على القوى العاملة الماهرة من مصادر محلية . وكانت النتيجة واضحة جداً فى المناجم فقد انخفض معدل العمالة الأجنبية من ٧٨٪ فى عام ١٩٧٤ إلى نحو ٤٠ ٪ فى عامى ١٩٨٤ -١٩٨٦[٣٩] واشتركت كل من زيمبابوى وزامبيا وأنجولا فى سحب مهاجريها من جمهورية جنوب أفريقيا وتم طرد المهاجرين من ملاوى بعد النزاع حول عمل فحوصات على الأيدز [٤٠] وأصبحت المصادر الأساسية للمهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا هى موزمبيق ، ليسوتو ، سوازيلاند وبتسوانا . وتجدر الملاحظة أن صافى عدد المهاجرين من جماعة تنمية الجنوب الأفريقى إلى جمهورية جنوب أفريقيا قد انخفض فى السنوات القليلة الماضية من بتسوانا وموزمبيق وناميبيا . كما أن الميل نحو الهجرة قد تضاءل كثيراً فى جميع الدول باستثناء ناميبيا حيث ظل كما كان عليه ويعود ذلك إلى الأغراءات المحلية أو القوة الجاذبة من ناحية سياسة الهجرة التى تتبعها جمهورية جنوب أفريقيا .

وحينما كونت دول خط المواجهة مؤتمر التنسيق لتنمية الجنوب الأفريقى سلف جماعة تنمية الجنوب الأفريقى - عام ١٩٨٠ وضعت أهدافها فى إطار الحد من اعتمادها الاقتصادى على جمهوريةجنوب أفريقيا وخاصة فى مجالات الاتصالات والصناعة والنقل والزراعة والطاقة . وعاد ذلك بفوائده فى خلق فرص العمل والتنمية البديلة للهجرة [٤١].

وفى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٩٣- ١٩٩٦ تم استبعاد عدد من الأجانب غير الرسميين من جمهورية جنوب أفريقيا وكانت موزمبيق من أكثر الدول التى تأثرت بذلك حيث أنه تم اعادة نحو ٨١ ألف موزمبيقى عام ١٩٩٣ ، ٢ , ٧١ ألف فى عام ١٩٩٤ و ٧ , ١٣١ ألف فى عام ١٩٩٥ وأخيراً ٨ , ٤٣ ألف فى عام ١٩٩٦ (أنظر جدول (٧) وشكل ٨) ، بالاضافة إلى أعداد كبيرة من مواطنى زيمبابوى أعيدو خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ ، وعديد من مواطنى ليسوتو فى الفترة من ١٩٩٣- ١٩٩٦ بالاضافة إلى أعداد قليلة من الدول الأخرى[٤٢].

بلغ حجم الأجانب المعادين إلى أوطانهم اقصاه فى عام ١٩٩٥ ، حيث تم إعادة ٢ , ١٥٦ ألف مهاجر غير رسمى إلى أوطانهم ، فى حين أنه تم إعادة ٨ , ٤٣ ألف مهاجر غير رسمى فى عام ١٩٩٦ ، وقد كان معظم المعادين من موزمبيق بنسبة تزيدعلى ٨٤٪ من حجم المعادين خلال الفترة كلها .

جدول (٧)

الأجانب غير الرسميين الذين أعيدوا إلى أوطانهم من جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٦[٤٣]

الدولة	١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
بتسوانا	١٠٥	١ر	٤٧	٥ر	١١	–	٧	٥
ليسوتو	٣٠٩٠	٢ر٣	٤٠٧٣	٥ر١	٤٠٨٧	٢ر٦	٢٢٧	٥ر
ملاوى	٢٥٠	٣ر	٣٩٨	٥ر	١١٥٤	٧ر	٦٧	١ر
موزمبيق	٨٠٩٢٦	٨٤ر٢	٧١٢٧٩	٨٩ر١	١٣١٦٨٩	٨٤ر٣	٤٣٧٨٣	٩٦ر٧
نيجيريا	٢٢	–	٤٥	٥ر	٦١	–	٩	–
سوازيلاند	٧٨٩	٨ر	٩٨١	١ر٢	٨٣٧	٦ر	١٦٥	٤ر
تنزانيا	٥٢	١ر	٢٤١	٣ر	٨٣٦	٦ر	٢٣	١ر
زيمبابوى	١٠٨٦١	١١ر٣	٢٩٣١	٣ر٧	١٧٥٤٩	١١ر٢	٩٨٤	٢ر٢
الجملة	٩٦٠٩٥	١٠٠	٧٩٩٩٥	١٠٠	١٥٦٢٢٤	١٠٠	٤٥٢٦٥	١٠٠

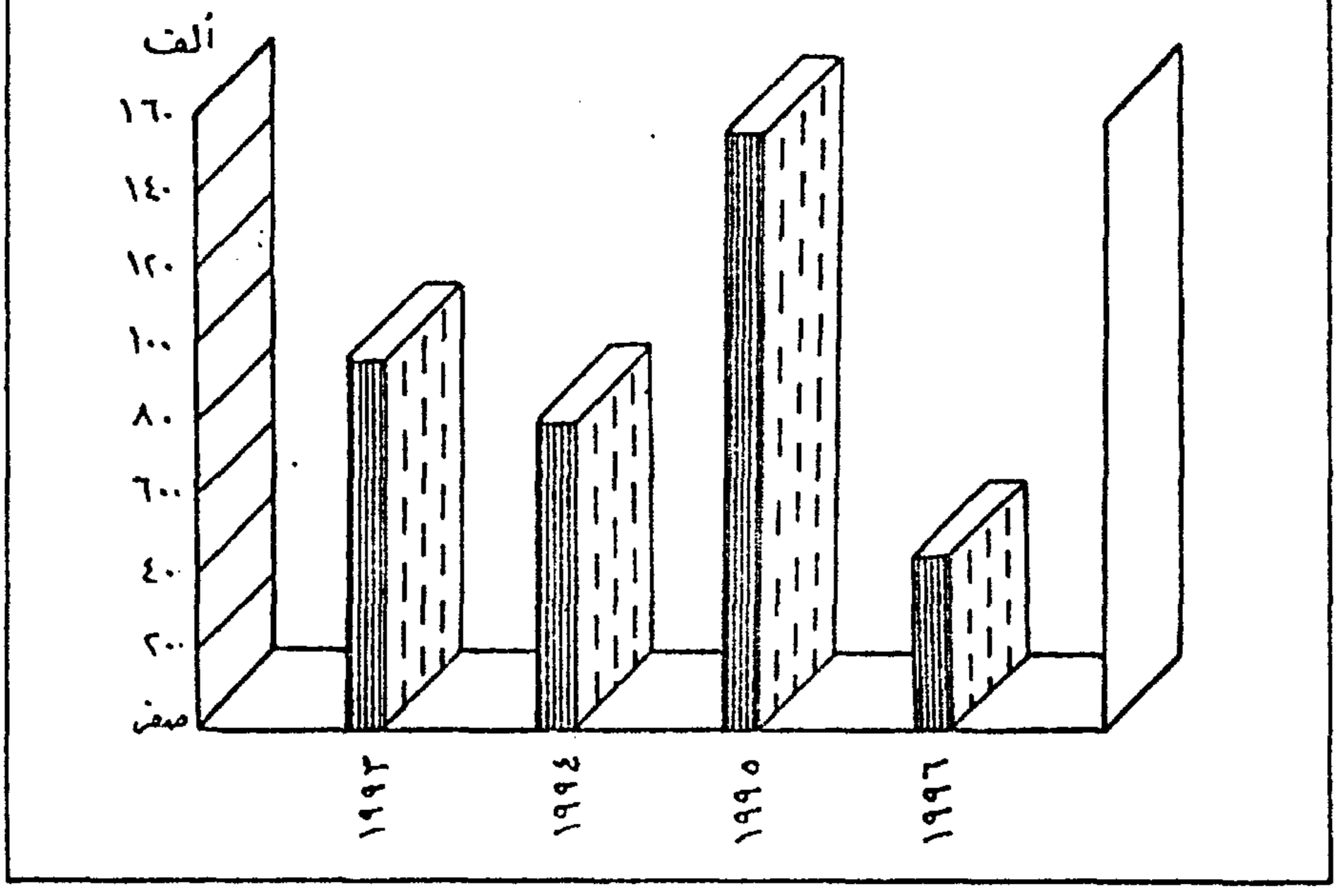

شكل (٨) الأجانب غير الرسميين الذين اعيدو إلى أوطانهم من جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة من (١٩٩٣ - ١٩٩٦)

مما سبق يتضح أنه مع التغيرات السياسية فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وتنصيب مانديلا رئيساً للحكومة الوطنية ، تغيرت أنماط الهجرة وأثرت على المهاجرين من كل الدول الأفريقية وازداد الطلب على العمال ذوى المهارات العالية سواء من داخل أو خارج أفريقيا . وفى نفس الوقت لم تخلق التغيرات فى اقتصاديات جمهورية جنوب أفريقيا وظائف كافية لخفض معدلات البطالة التى ارتفعت من ١ , ٥٪ من إجمالى عدد السكان عام ١٩٩٦ [٤٤] إلى ٢ , ٢٣٪ خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠ [٤٥] وقد كان للدولة توقعات عالية لتحسين مستوى معيشة الافارقة والذين يشكلون ٧٥٪ من إجمالى عدد السكان . وقد أستولى الوافدون (سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين) على الوظائف من الحكومة . مما سبب الاستياء بين مواطنى جمهورية جنوب أفريقيا خاصة بين من

عادوا إليها فوجدوا أنفسهم غرباء الآن مع بعض الأوضاع الأحسن [٤٦] على الرغم من اهتمام الحكومة بحالة العاطلين من مواطنى جنوب أفريقيا وفرض قيود على تصاريح العمل الممنوحة للأجانب .

(٢) أقطار صادر الهجرة (نزوح) :

تشترك أقطار صادر العمالة فى عدة ظاهرات طبيعية وبشرية فهى تعتبر من أفقر دول القارة ، كما أنها من الدول التابعة لجمهورية جنوب أفريقيا ،وتعانى بشدة من مشكلات التنمية الاقتصادية وتعتمد على الزراعة كمصدر اقتصادى هام . وفيما يلى دراسة لكل دولة على حدة :

(أ) ليسوتو :

ليسوتودولة صغيرة يسكنها نحو ٢,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ولا توجد بها موارد طبيعية قابلة للنمو ، وهى محاطة بالكامل بجمهورية جنوب أفريقيا . فى عام ١٩٩٦ كان ٤٥٪ من الذكور فى القوى العاملة يعملون فى مناجم جمهورية جنوب أفريقيا . فى حين أن نسبتهم كانت ٥١٪ فى عام ١٩٨٤ . ونجد أن ٧٪ من مواطنى ليسوتو (٧٧٪ منهم ذكورا) يعيشون خارج البلد منذ عام ١٩٩٦ . تقريباً كل النازحين (٩٦,٨٪) كانوا فى جمهورية جنوب أفريقيا.[٤٧]

فقط ١٠٪ من أراضى ليسوتو صالحة للزراعة ، ونمو سكانى سريع وجفاف مستمر جعل الغالبية العظمى من شعبها فقيرا . مع متوسط لدخل الفرد يبلغ ٥٥٠ دولارا فى ١٩٩٩[٤٨] وتعتبر ليسوتو واحدة من أفقر الدول فى الجنوب الأفريقى ، ويعمل حوالى ٨٥٪ من القوى العاملة الوطنية فى الزراعة المعيشية . وهى تعتمد على هجرة العمال وتساهم تحويلات المهاجرين بدور الأسد فى مكاسب الدولة من النقد الأجنبى حيث تساهم بنسبة ٢٤,٤٪ من الناتج القومى فى عام ١٩٩٦ .

ويوضح جدول رقم (٥) وجدول رقم (٦) أن ليسوتو تحتل المركز الأول فى إرسال العمالة إلى جمهورية جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ . كما أن عدد عمال المناجم فى جنوب أفريقيا من ليسوتو ارتفع من ٤ , ١٠ ألف عامل فى ١٩٢٠ إلى ٩ , ١٠٠ ألف عامل فى عام ١٩٩٥ أى بنسبة زيادة كلية مقدارها ٩٧٠٪ خلال الفترة كلها . أى أن عدد العمال تضاعف بمقدار عشر مرات خلال ٧٥ عاماً . كما أن المهاجرين من ليسوتو يشكلون نصف القوى العاملة الاجنبية فى المناجم عام ١٩٩٥ .

وفى الدراسة التى قام بها جون جاى[٤٩] John Gay على عينة مكونة من ٦٩٢ من الباسوتو ، لاحظ أن الباسوتو وجدوا أنه من السهل لهم السفر إلى جمهورية جنوب أفريقيا أكثر من مواطنى موزمبيق أو زيمبابوى . حيث أن ٨٧٪ من العينة لديهم جوازات سفر فى حين أن ٢٩٪ فقط من موزمبيق و ٣٠٪ فقط من زيمبابوى لديهم جوازات سفر . كما أن السفر من ليسوتو أسهل كثيراً وأوفر من موزمبيق وزيمبابوى . كما أوضحت الدراسة أن العمل ليس هو السبب الوحيد للهجرة عبر الحدود ، حيث أن من يذهبون للعمل أو البحث عنه بلغت نسبتهم ٢٥٪ فقط من إجمالى العينة فى حين تصل نسبة من يذهبون لزيارة عائلتهم أو أصدقائهم حوالى ٣٤٪ ، ١٩٪ يذهبون بهدف التسوق . فى حين أن نسبة ضئيلة هدفها هو التعليم أو السياحة أوالحصول على رعاية طبية .

وقد أثرت سياسة جمهورية جنوب أفريقيا (التى تهدف إلى تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية واستبدالهم بعمالة وطنية . بالإضافة إلى أن بعض العمال من ليسوتو أعتبروا كمواطنين فى جنوب أفريقيا) على حجم التحويلات المرسلة من جنوب أفريقيا إلى ليسوتو ، وطبقاً لقوانين عمل المهاجرين لا يستطيع العمال المهاجرون احضار أفراد أسرهم معهم ولكن كمواطنين يمكن أن يرتبطوا مع عائلاتهم فى جنوب أفريقيا ، وإعادة توحيد العائلة سوف ينهى بعض من تدفقات التحويلات إلى ليسوتو [٥٠].

(ب) موزمبيق :

ظلت موزمبيق كحالة خاصة ومبهمة داخل مشروع الهجرة فى الجنوب الأفريقى . وقد بلغ عدد سكانها عام ٢٠٠٠ نحو ١٧,٦ مليون نسمة يعيشون على مساحة تبلغ ٧٨٤ ألف كم٢ وبكثافة سكانية ٢٢ نسمة / كم٢ . ويتباين توزيع السكان تبايناً كبيراً على رقعة موزمبيق حيث تتناقص الكثافة فى مناطق كثيرة مثل المناطق الداخلية للهضبة الشمالية ووادى الزمبيزى الداخلى ومعظم السهل الساحلى بين بيراً ومصب اللمبوبو[٥١].

ويعمل نحو ٨١ ٪ من إجمالى القوى العاملة فى الزراعة ، يستخدمون ٩٧٪ من الأراضى المزروعة ولكنهم يسهمون بأقل من ثلث الناتج المحلى الإجمالى . ويتميز سكان موزمبيق بارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات وارتفاع معدلات النمو السكانى وقد قدر أن ٦٠ ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وهناك حوالى ٤,٥ مليون من المشردين داخلياً وحوالى ١,٥ مليون لاجىء[٥٢].

وتعتبر موزمبيق المصدر الرئيسى للعمالة إلى مناجم ومزارع جمهورية جنوب أفريقيا لأكثر من قرن كما أن لها تاريخا طويلا فى الهجرة إلى جمهورية جنوب أفريقيا ، وهى تمتاز عن باقى الدول الأخرى المصدرة للعمالة مثل ليسوتو وزيمبابوى ثقافياً ولغوياً كما أنها تشترك مع جمهورية جنوب أفريقيا فى الحدود مما أثر عليها اجتماعياً وسياسياً وايضاً اقتصادياً . وكنتيجة لهذا حددت أتفاقية العمالة المهاجرة وخدمات ميناء موبوتو مع ارتباطات كثيرة مع جمهورية جنوب أفريقيا .

وكانت موزمبيق تساهم بعدد كبير من العمال الأجانب فى جمهورية جنوب أفريقيا بلغ نحو ١٥١ ألف عامل فى عام ١٩٧٥ بنسبة ٣٦,٤٪ من إجمالى العمال السود الأجانب [٥٣] . ثم أخذت أعداد المهاجرين من موزمبيق فى الانخفاض حيث بلغ عدد المهاجرين فى عام ١٩٨٥ نحو ٦٣,٦ ألف مهاجر ثم إلى ٦١,٦ ألف مهاجر فى عام ١٩٩٠ . ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية

التى لعبت دوراً كبيراً فى أنماط الهجرة ، حيث حرمت حكومة جنوب أفريقيا استقدام عمالة جديدة من موزمبيق وأجبرت عددا كبيرا من الموزمبيقيين على العودة إلى منازلهم لاقتصاد لا يستطيع أن يتحمل إضافة عمال جددوطبقاً لتقديرات وزارة العمل ، نجد أن ٨٠٪ من القوى العاملة فى الحضر لا تعمل أو تعمل فى القطاع غير الرسمى (٥٤).

ويعمل معظم المهاجرين من موزمبيق فى التعدين ، حيث نجد أن ما يزيد على ثلاثة ارباع (٧٨٪) عمال المناجم فى جنوب أفريقيا كانوا من موزمبيق عام ١٩٢٠ .

(أنظر جدول ٦) ، كما أنها أحتلت المركز الأول بين الدول المصدرة لعمال المناجم فى جمهورية جنوب أفريقيا . كما نجد أن عدد عمال مناجم الذهب الموزمبيقيين بلغ أقصاه فى عام ١٩٦٠ حيث بلغ عددهم ١٠٢ ألف عامل بنسبة ٤٣,٥٪ من إجمالى عمال مناجم الذهب فى جنوب أفريقيا . ويرجع انخفاض النسبة بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٦٠ إلى أتساع قاعدة الدول المرسلة للعمالة لمواجهة احتياجات جمهورية جنوب أفريقيا اثناء مرحلة التوسع - ثم أخذ العدد فى الانخفاض بعد ذلك للظروف السياسية التى سبق الحديث عنها .

ويلاحظ أن عمال التعدين الموزمبيقيين مجموعة غير موهوبة بين نظرائهم فى جنوب أفريقيا فترتفع بينهم الأمية ، كما أنها تابعة ومستعدة للعمل تحت ظروف فقيرة ، وهناك ملاحظة أخرى أن الموزمبيقيين ينفرون من الارتباط بنقابات وغالباً يعملون كعمال محتقرين . كما أنهم غير محبوبين من نظرائهم بسبب زيادة الطلب عليهم وانخفاض الطلب على العمال من باقى الدول الأخرى المصدرة للمهاجرين (٥٥).

وتعتبر الزراعة الحرفة الثانية التى تجذب المهاجرين من موزمبيق للعمل فى جنوب أفريقيا ، ولفترة طويلة ظلت هناك منافسة بين المناجم والمزارع لاستقطاب

العمالة المهاجرة من موزمبيق ، وعلى العكس فى المناجم فقد سجل عمال موزمبيق فى المزارع كعمال غير رسميين . ولسنوات عديدة ، لخصت فكرة الأجانب (الغرباء) المستعدين لاقتطاع العمل المحلى بالعمل بأجور تعتبر أقل من الأجر المقبول للعيش . بعض الاتحادات كانت أكثر تجانساً وتشعر بأن الموزمبيقيين غالباً مستغلين بواسطة أصحاب الأعمال الذين يستفيدون من حالتهم غير الرسمية . فالعمل الزراعى المتعلق بالموزمبيقيين يعتبر واحداً من أسوأ أشكال الاستخدام والظلم .(٥٦)

وفى الدراسة التى قام بها Vletter,F.D., على عينة مكونة من ٦٦١ من الموزمبيقيين (٦١٪ منهم ذكور ، ٣٩٪ أناث) ومن بين ٢٩٪ ممن استجابو للإجابة على السؤال عن سبب زيارتهم إلى جمهورية جنوب أفريقيا ، نجد أن ٤٥٪ منهم ذهبوا للعمل ، ٢٢٪ للبحث عن عمل ، ٢٪ لبيع وشراء البضائع ، ٢٪ للتجارة . ونحو ١٢٪ ذهبوا لزيارة عائلاتهم أو أصدقائهم ، والبعض الأخر ذهب للرعاية الطبية أو لقضاء الاجازة أو للتعليم .

كما أن هناك نسبة من مهاجرى موزمبيق تتجه إلى زيمبابوى حيث المناطق الصناعية والزراعية . كما أن نطاق النحاس فى زامبيا يستقطب بعض مهاجرى موزمبيق . وهناك عدد قليل من المهاجرين يذهبون إلى تنزانيا.

(جـ) ملاوى :

تعتبر ملاوى واحدة من أفقر الدول فى العالم بعدد سكان يبلغ نحو ١١ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، ومتوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى يبلغ ١٩٠ دولارعام١٩٩٩ ، معدل وفيات الاطفال الرضع نحو ١٥٣ فى الألف وأمد الحياة نحو ٣٩ سنة عام ١٩٩٩ ، ومعدل نمو سنوى مقدارة - ر٣ ٪ خلال الفتره (١٩٧٠ - ٢٠٠٠)سنوياً وكثافة سكانية نحو ١١٧ نسمة / كم^{٢} .

وتنقسم الدولة إلى ثلاثة أقاليم إدارية ، الشمالية و الوسطى والجنوبية ، وقد وجدت التنمية الاقتصادية طريقها إلى الأقليم الأوسط حيث توجد أكبر المجموعات العرقية The Chewa والتى تشكل أكثر من نصف عدد السكان (٥٧).

وتعتمد ملاوى فى حياتها الاجتماعية على هجرة العمال إلى جمهورية جمهوريةجنوب أفريقيا وزيمبابوى ، كما استغلت بريطانيا أقليم نياسالاند واستغلته كمصدر للعمالة الرخيصة فى مناجم جنوب أفريقيا وزيمبابوى أو لزراعة البن.(٥٨) حيث أنها كانت تسهم بنحو ٤٠٪ من ٢٨٠ ألف مهاجر يعملون فى زيمبابوى فى عام ١٩٥٦ ، كما أن نطاق النحاس فى زامبيا يستقطب مهاجرين من ملاوى.(٥٩) وكانت ملاوى تشغل المركز الثانى بين الدول المرسلة للعمالة إلى جمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٧٢ حيث بلغ عدد الملاويين نحو ١٣١,٢ ألف بنسبة ٢٩,٧٪ من إجمالى عدد المهاجرين فى جمهورية جنوب أفريقيا.(٦٠) ، إلا أن هذا العدد انخفض إلى ٢٨,٧ ألف فى عام ١٩٨٥ ، بعد أن أوقفت ملاوى إرسال مهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا بعد خطة ترحيل المشتغلين بالتعدين من ملاوى ، ثم بلغ عدد المهاجرين من ملاويإلى جمهورية جنوب أفريقيا نحو ٣٤,٧ ألف مهاجر بنسبة ٩٪ من إجمالى عدد المهاجرين عام ١٩٩٠ .

(د)ناميبيا :

تعد ناميبيا من الوحدات السياسية الهامة بمساحة تصل إلى ٨٢٣ ألف كيلو متر مربعاً وبسكان قارب عددهم المليونين عام ٢٠٠٠ وبكثافة سكانية تبلغ ٢ نسمة لكل كيلو متر مربع ، وتمتد ناميبيا بين دائرتى عرض ١٨ْ إلى ٢٨ْ جنوباً ، ويصل متوسط ارتفاع سطحهاإلى أكثر من ٢٠٠٠ متراً فى نطاق الهضاب الوسطى ، ومن هنا يكون التفاوت الكبير فى المناخ . ويتميز أقتصاد ناميبيا بالازدواجية الواضحة ، فهناك قطاع الحرف المتقدمة التى تتركز فى أيدى الأوروبيين مثل الرعى التجارى والتعدين وصيد الأسماك . وتعتمد هذه الانشطة

على الأيدى العاملة الأفريقية الرخيصة وقطاع الحرف المعاشية التى يمارسها السكان الافارقة مثل الرعى الأولى وزراعة بعض المحاصيل الغذائية مثل الذرة العريضة والذرة الرفيعة . كما يلعب تعدين الماس دوراً رئيسياً فى اقتصاديات ناميبيا ، وقد اكتشف سنة ١٩٠٨ قرب مصب نهر الأورنج وفى الأقليم الساحلى الجنوبى ، كما يتم تعدين الرصاص والنحاس والزنك بالقرب من مدينة تسومب [٦١].

وقد بلغ عدد المهاجرين من ناميبيا إلى جمهورية جنوب أفريقيا نحو ٢ , ٩ ألف عامل بنسبة ٩ , ٢ ٪ من إجمالى عدد المهاجرين عام ١٩٨٥ ، أما بعد ذلك فلم توجد بيانات توضح عدد المهاجرين من ناميبيا إلى باقى الدول الأفريقية فيما عدا الدراسة التى قدمها [٦٢] Frayne, B., and Pendleton, w., عن هجرة الناميبيين فى الجنوب الأفريقى لعينة مقدارها ٦٠٠ شخص تغطى كل مناطق ناميبيا ويشكل الذكور ٤٩٪ من إجمالى حجم العينة ، كما يمثل الأفريقيون ٧٣٪ ومعظم أفراد العينة من الحضر (٨٤٪) ، وحوالى ٥٠٪ من المهاجرين فى فئة العمر ١٥-٤٤ سنة . والملاحظة الأولى الجديرة بالاهتمام أن ٣٨٪ من أفراد العينة يذهبون إلى جمهورية جنوب أفريقيا ، كما أن هناك بعض المهاجرين من ناميبيا يتجهون إلى أنجولا ، وزامبيا ، زيمبابوى وبتسوانا ، حيث يتركز معظمهم على طول الحدود بين ناميبيا وهذه الدول وذلك لوجود تشابه فى نمط الحياة بين السكان على طول الحدود. ولا نندهش عندما نعلم أن ١٤٪ من أفراد العينة زاروا أنجولا وكان ٨٩٪ منهم أفريقيين ، وحوالى ٦٩٪ عاشوا فى المناطق الشمالية و١٢٪ من العينة زاروا زامبيا وغالبيتهم كانوا من المناطق الشمالية والمدن .

أما بالنسبة لمن زاروا بتسوانا وزيمبابوى فهناك اختلافات قليلة ، ومعظمهم من البيض والملونيين . أما بالنسبة لمن زاروا أنجولا وزامبيا (٣٧٪) و (٤٦٪) على الترتيب كانوا من المناطق الوسطى والجنوبية .

وفى الماضى عندما كانت ناميبيا منطقة إدارية تابعة لجنوب أفريقيا لم يكن هناك تحكم فى عبور الحدود وكانت عمليات تسجيل القادمين والمغادرين غير ضروري . وقد قدر أنه فى عام ١٩٩٦ ان ٢٠٠٥٢٣ ناميبى دخلوا جنوب أفريقيا بصورة رسمية منهم فقط ٥٥٦٩ (٣٪ من العدد الكلى) بقوا أكثر من تصاريحهم وهذا دليل على أن حركة المرور بين الدولتين أكثر مرونة . فى عام ١٩٩٦ تم ترحيل ٨٤ ناميبى من جنوب أفريقيا . وطبقاً لنتائج المسح والاحصاءات الموثقة من جمهورية جنوب أفريقيا . فهناك ما لايقل عن ٢٠ ألف ناميبى يعيشون فى جمهورية جنوب أفريقيا .[٦٣] ويرجع ذلك إلى الأغراءات المحلية أو القوة الجاذبة من ناحية سياسة الهجرة التى تتبعها جنوب أفريقيا .

(هـ) سوازيلاند :

تقع سوازيلاند فى أقصى شرق جمهورية جنوب أفريقيا وتحدها شرقاً موزمبيق وهى أكثر تقدماً من ليسوتو رغم أن مساحتها وعدد سكانها يصلان إلى نصف مساحة وسكان ليسوتو ، كما أن بيئتها الطبيعية أكثر تنوعاً حيث توصف بأنها من أجمل أقاليم افريقيا الجنوبية ، كما أن إمكانيات التنمية بها كبيرة ، وعلى العكس من ليسوتو فلا تلعب هجرة العمال من أبنائها دوراً هاماً فى اقتصادياتها حيث تقل هذه الظاهرة قلة واضحه .

ويبلغ عدد سكانها حوالى المليون نسمة عام ٢٠٠٠ فى مساحة تصل إلى ١٧ ألف كيلو متر مربع وبكثافة تصل إلى ٥٩ نسمة / كم^{٢} ، ويستغل الجزء الأكبر من أراضى سوازيلاند فى الرعى (٦٣٪ من جملة المساحة) ، وتمثل الماشية حيوانات الرعى الرئيسية كما تقوم الزراعة حيثما سمحت كمية الأمطار بذلك وأهم المحاصيل الذرة والقطن والتبغ ، وتمثل مساحة الأراضى الزراعية نحو ١٠٪ من مساحه البلاد ، وهناك إمكانيات تنمية زراعية على الرى من الأنهار ، ولا تتوافر فى سوازيلاند موارد ثروة معدنية كبيرة ، إلا أن أهمها هو الأسبستوس والحديد الخام.[٦٤]

ويوضح جدول (٥) ، (٦) أن أعداد المهاجرين من سوازيلاند إلى جمهورية جنوب أفريقيا قد انخفض من ٣٠,٧ ألف عام ١٩٨٥ إلى ١٩,٦ ألف عام ١٩٩٠ ومعظمهم يعمل فى المناجم حيث ارتفعت أعدادهم من ٣,٤ ألف عام ١٩٢٠ إلى ١٦,٨ ألف عام ١٩٩٥ وذلك وطبقاً لاتفاقية الهجرة بين جمهورية جنوب أفريقيا وسوازيلاند ، كما أن هناك عددا محدودا من مهاجرى سوازيلاند يتجهون إلى بتسوانا (١١٧ نسمة عام ١٩٩٩).

ثالثا : أقطار صادر ووارد العمالة :

تشترك أقطار صادر ووارد العمالة فى عدة ظاهرات جغرافية واقتصادية فهى تتميز بتنوع الأقاليم الجغرافية والموارد الاقتصادية وهى تشمل بتسوانا ، زامبيا ، زيمبابوى ، تنزانيا . كذلك شهدت تنمية كبيرة فى مواردها المعدنية ، وإن كانت تتفاوت فى مستوى نصيب الفرد من من الدخل القومى ، وفيما يلى دراسة لكل دولة على حدة .

(أ) بتسوانا :

تشغل بتسوانا وسط الجنوب الأفريقى فيما بين ناميبيا وزيمبابوى وجمهورية جنوب أفريقيا ، وهى دولة مغلقة تبلغ مساحتها ٥٦٧ ألف كيلو متر مربع وسكانها ١,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ ، ويقع معظمها فى نطاق صحراء كلهارى ، وتتزايد أمطارها بالاتجاه نحو الشمال والشرق . ويكون الأفريقيون من قبائل البانتو الأغلبية العظمى من سكان بتسوانا (٩٧,٥٪) ويتركزون فى الأقاليم الجنوبية الشرقية والشرقية والشمالية ، وهم يمارسون الرعى كحرفة أساسية خاصة رعى الماشية ، كما يزرعون بعض المحاصيل المعاشية حيثما سمحت الأمطار بذلك مثل الذرة بنوعيها . ورغم أن التعدين فى بتسوانا له تاريخ يزيد على مائة عام ، إلا أن منجما واحداً فقط بدأ سنة ١٩٦٦ لإنتاج

المنجنيز قرب لوباتسى ، ثم بدأ إنتاج النحاس والنيكل سنة ١٩٧٣ .[٦٥] كما أنها غنية بالماس وذات اقتصاد نشط ، وربما تقدم بتسوانا مركز استقبال للمهاجرين بديلا عن جنوب أفريقيا فى الاقليم الفرعى ، حيث إن معدل النمو الاقتصادى أكبر منه فى جمهورية جنوب أفريقيا كما سبق القول.

ويوضح جدول رقم (٨) وشكل (٩) التوزيع العددى والنسبى للوافدين إلى بتسوانا ومنهما يتضح الأتى :

- ارتفع عدد المهاجرين إلى بتسوانا من ٨٧٣٣ مهاجرا عام ١٩٨١ إلى ١٨٥٣٨ عام ١٩٩١ بنسبة زيادة كلية مقدارها ٢١٢٪ وبمعدل نمو سنوى بلغ ٧,٥٪ سنوياً.

- تأتى جمهورية جنوب أفريقيا فى المركز الأول بنسبة ٤٣,٦ ٪ ، ٣٣,٧٪ من إجمالى حجم الهجرات الوافدة إلى بتسوانا خلال عامى ١٩٨١، ١٩٩١ على الترتيب حيث ارتفع عدد المهاجرين منها من ٣٨٠٧ إلى ٦٢٥٤ خلال التعدادين السابقين على الترتيب .

- ارتفع عدد المهاجرين من زيمبابوي من ٢٣٧٥ مهاجرا عام ١٩٨١ إلى ٥٣٠٨ مهاجرين عام ١٩٩١ وبنسبة ٢٧,٢٪ ، ٢٨,٦٪ للفترات السابقة على الترتيب . وهى بذلك تحتل المركز الثاني فى إرسال المهاجرين إلى بتسوانا .

- تشغل زامبيا المركز الثالث فى إرسال مهاجرين إلى بتسوانا بنسبة ١١,٦٪ من إجمالي حجم الهجرات الوافدة عام ١٩٩١ ، فى حين أنها لم تساهم بأى نسبة فى التعداد السابق (١٩٨١).

- تحتل ليسوتو المركز الرابع بنسبة ٣,٥٪ ، ٣٪ لتعدادي ١٩٨١ ، ١٩٩١ على الترتيب . حيث زاد عدد المهاجرين فيها من ٤٦٤ مهاجر إلى ٥٤٧ مهاجر للفترات السابقة على الترتيب .

جدول (٨)

التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين إلى بتسوانا حسب أقطار النزوح خلال تعدادي ١٩٨١-١٩٩١ (٦٦)

أقطار النزوح	١٩٨١		١٩٩١	
	الحجم	٪	الحجم	٪
جمهورية جنوب أفريقيا	٣٨٠٧	٤٣,٦	٦٢٨٤	٣٣,٨
زيمبابوي	٢٣٥٧	٢٧,٢	٥٣٠٨	٢٨,٦
زامبيا	-	-	٢١٥٤	١١,٦
ملاوي	٢٣٤	٢,٧	٧٧١	٤,٢
أنجولا	٤٠٣	٤,٦	٥٩٦	٣,٢
غانا	٩٣	١,١	٥٦٩	٣,١
ليسوتو	٤٦٤	٥,٣	٥٤٧	ر٣ -
تنزانيا	-	-	٤٩٨	٢,٧
أفريقيا	٦١٢	ر٧ -	٣٣١	١,٨
أوغندا	-	-	٣١٩	١,٧
موريشيوس	-	-	٣١٦	١,٧
ناميبيا	٥٢١	ر٦ -	٣١٠	١,٦
كينيا	-	-	١٣٢	ر٧
سوازيلاند	١٢٥	١,٤	١١٧	ر٦
نيجيريا	٩٩ ٠	١,١	١١٧	ر٦
الجملة	٨٧٣٣	١٠٠	١٨٥٣٨	١٠٠

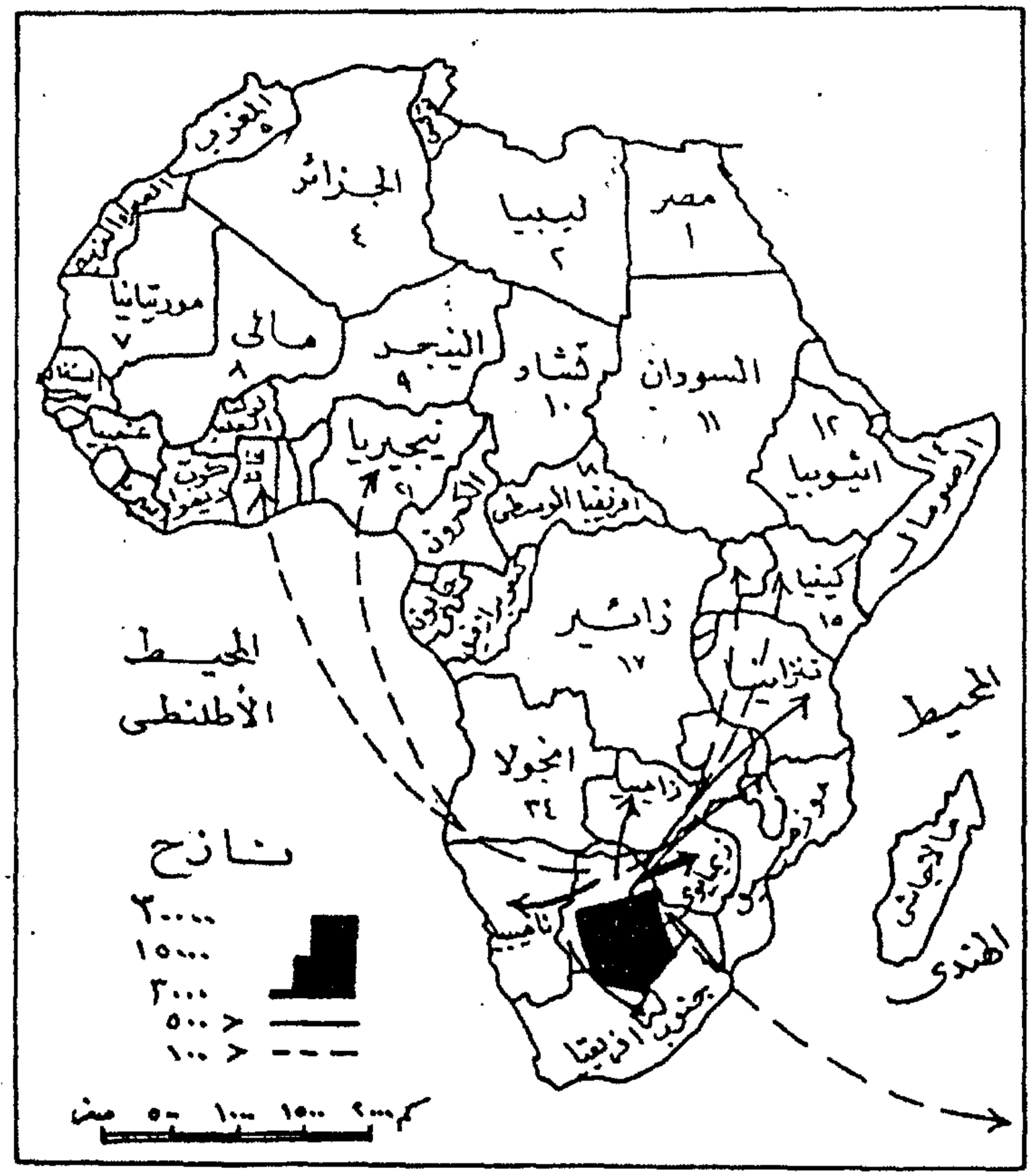

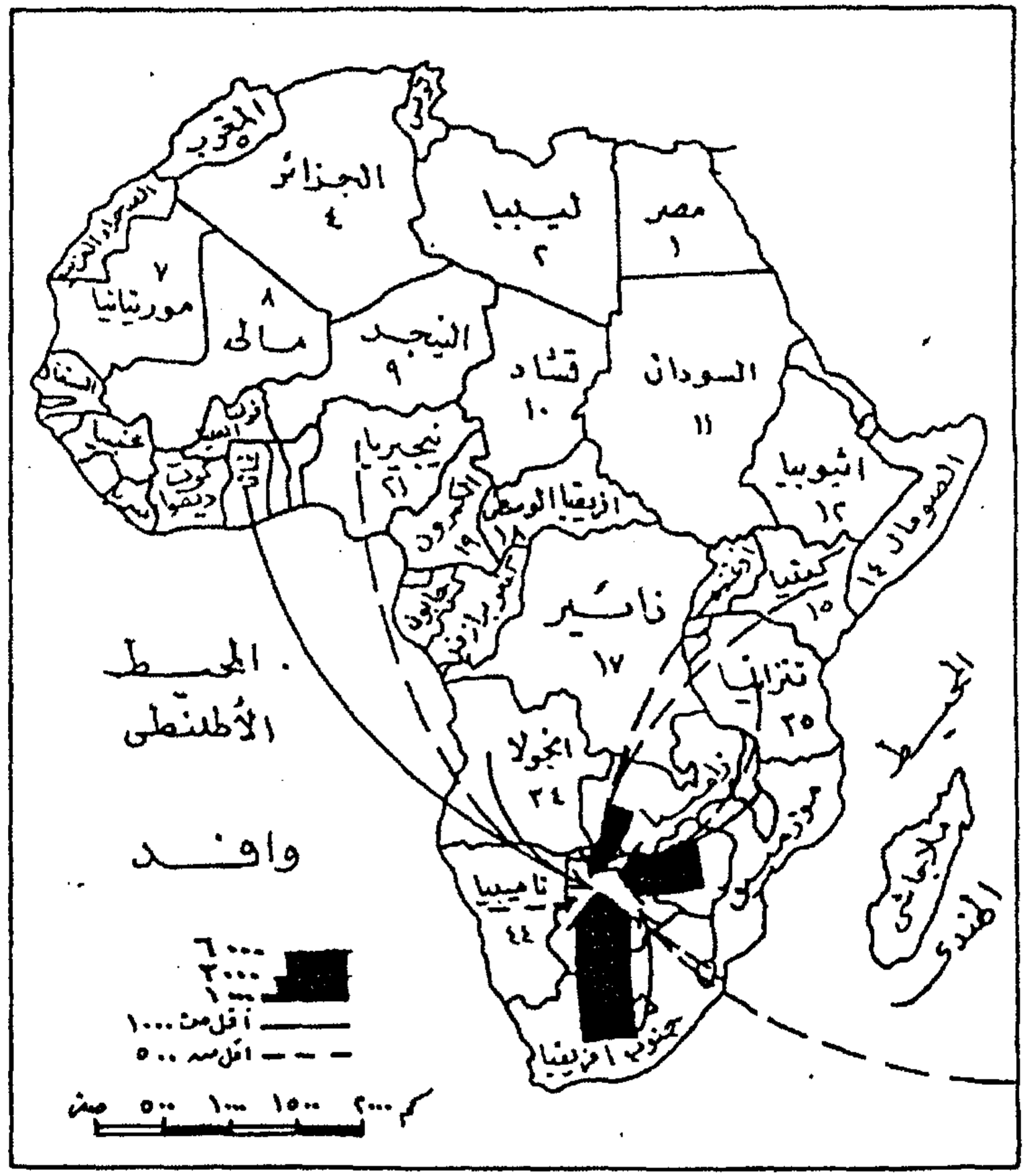

شكل (٩) هجرة العمالة الدولية من بتسوانا وإليها عام ١٩٩١

- ارتفع عدد المهاجرين من أنجولا من ٤٠٣ مهاجرين إلى ٥٩٦ مهاجرا عامي ١٩٨١ ، ١٩٩١ على التوالي وهى بذلك تشغل المركز الخامس بين الدول المرسلة للعمالة إلى بتسوانا .

تساهم هذه الدول الخمس بنسبة تزيد على ٨٠٪ خلال الفترة السابقة . وبذلك يمكن القول أن معظم الهجرات الوافدة إليها هى من دول جماعة تنمية الجنوب الأفريقي ، كما أنها تستقبل مهاجرون من غانا ونيجيريا فى غرب أفريقيا وأوغندا وكينيا من شرق أفريقيا . كما يفد إليها مهاجرين من ملاوى وتنزانيا وموريشيوس وناميبيا وسوازيلاند .

وتستقبل بتسوانا نحو ٥٦٠٦ مهاجرين أوربيين عام ١٩٩١ معظمهم من بريطانيا (٦٣,٥٪) وألمانيا (٦,٤٪) والأراضي المنخفضة (٣,٦٪) والنسبة الباقية تأتى من باقى الدول الأوروبية . كما يفد إليها ٤١٩٣ مهاجرا من أسيا ، ويشكل الهنود نصف عدد المهاجرين من أسيا ثم الصين بنسبة ٢٢,٦٪ ، أما النسبة الباقية فهى من باكستان وسرى لانكا وباقى الدول الأسيوية . كما استقبلت بتسوانا نحو ١٥٥ مهاجرا من استراليا.[٦٧]

كما أن هناك عددا من الوافدين غير الشرعيين تم إعادتهم إلى أوطانهم خلال الفترة بين ١٩٩٢-١٩٩٧ حيث بلغ عددهم ٧٤٥٨٢ معظمهم من دول جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) أساساً من زيمبابوي وجنوب أفريقيا وناميبيا ، فقد تم فى عام ١٩٩٢-١٩٩٣ إعادة نحو ١٧,٩ ألف وافد غير شرعي وفى عام ١٩٩٣-١٩٩٤ ثم إعادة نحو ٨,٨ ألف ، وفى عام ١٩٩٤-١٩٩٥ تم إعادة ١٤,٣ ألف ونحو ١٦,٩ ألف ، ١٦,٦ ألف للأعوام من ١٩٩٥/١٩٩٦ ، ١٩٩٦/١٩٩٧ على الترتيب .(أنظر جدول رقم ٩)

جدول (٩)

الوافدون غير الشرعيين الذين تم استبعادهم من بتسوانا خلال الفترة (١٩٩٢/١٩٩٣- ١٩٩٥/١٩٩٧)[٦٨]

السنة	الحجم
١٩٩٣/١٩٩٢	١٧٩٤٣
١٩٩٤/١٩٩٣	٨٨١٠
١٩٩٥/١٩٩٤	١٤٣٤٦
١٩٩٦/١٩٩٥	١٦٩٣٠
١٩٩٧/١٩٩٦	١٦٥٥٣
الجملة	٧٤٥٨٢

ويوضح جدول (١٠) وشكل(٩) عدد النازحين من بتسوانا حسب بلد الوفود خلال عام ١٩٩١ ومنهما يتضح الأتي :

- بلغ العدد الكلى للمهاجرين من بتسوانا نحو ٣٨,٦ ألف مهاجرا بنسبة ٢,٩٪ من إجمالي سكان البلد عام ١٩٩١ ، معظمهم من الذكور (٧٢٪) وتشكل الإناث النسبة الباقية .

- انخفض عدد المهاجرين من بتسوانا من ٥٤٧٣٥ مهاجر فى عام ١٩٧١ إلى ٤٢٠١٥ فى عام ١٩٨١ (بنسبة انخفاض مقدارها ٨٤ر٪) ثم إلى ٣٨٦٢٤ فى عام ١٩٩١ .

- معظم المهاجرين من بتسوانا يتجهون إلى دول أفريقية (٩٥,٥٪) والنسبة الباقية تتجه إلى أوربا وأسيا وأمريكا واستراليا . فتأتى أوربا فى المركز الثانى لاستقبال المهاجرين من بتسوانا معظمهم فى انجلترا (٨٦٪) وهم يذهبون أما للتعليم أو التدريب . كما أن المهاجرين إلى أمريكا يذهبون للتعليم.

- تستأثر جمهورية جنوب أفريقيا بنسبة ٨٠٪ من المهاجرين من بتسوانا تليها زيمبابوي وناميبيا . فهذه الدول الثلاث يتجه إليها نحو ٩٢,٥٪ من إجمالي النازحين من بتسوانا .

مما سبق يتضح أن عدد الوافدين إلى بتسوانا بلغ نحو ٢٨٤٩٢ وافد وعدد النازحين منها بلغ ٣٨٦٢٤ مهاجر. وهذا يعنى أن بتسوانا خسرت نحو ١٠١٣٢ لصالح الدول الأخرى . ولكن من المحتمل أن تتغير الصورة فى المستقبل بسبب مشاريع التنمية التى تبنتها الدولة منذ عام ١٩٩١ .

(ب) زيمبابوي :

تقع بين نهري الزمبيزى واللمبوبو أو ما بين درجتى عرض ١٥و ٢٢ جنوباً بمساحة تبلغ ٣٩١ ألف كيلو مترا مربعاً وبعدد سكان يبلغ ١١,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ويكثافة تبلغ نحو ٣٠ نسمة / كم^{٢} . ويمثل الأفريقيون فى زيمبابوي أغلبية ساحقة وينتمون في معظمهم إلى قبيلتين كبيرتين هما الميتابيلى الرعوية التى تتركز في المناطق الجنوبية والغربية القليلة المطر وقبيلة الماشونا التى تنتشر في القسم الشمالي الأوفر مطراً وتحترف الزراعة. (٧٠)

وتتكرر فى زيمبابوي ظاهرة الإنتاج الزراعي المزدوج التى تتميز بها كثير من أقطار أفريقيا الجنوبية ، فتوجد الزراعة الوطنية المعاشية التى يمارسها السكان الأفريقيون ، وكذلك الزراعة الأوروبية التجارية التى يقوم بها المستوطنون البيض ، وقد تأثر عدد من الزراع الأفارقة من مشروعات التدريب الحكومي لتطوير الزراعة الوطنية وأصبحوا يمارسون بدورهم زراعة تجارية ناجحة فى أراضيهم .

وكان الذهب أول المعادن التى قام المستوطنون الأوروبيون الأوائل بتعدينها ، رغم أن زيمبابوي عرفت تعدينه قبل مجيء الأوروبيين بعدة قرون . وقد فقد الذهب مركزه الأول بين الأنشطة التعدينية منذ أوائل الخمسينيات عندما بدأ إنتاج الأسبستوس يفوق من حيث القيمة إنتاج الذهب ، ويعدن الكروم في نفس المناطق

جدول (١٠)

النازحون من بتسوانا عام ١٩٩١ (٦٩)

بلد الاستقبال	جملة		ذكـور		إنـاث	
	الحجم	٪	الحجم	٪	الحجم	٪
افـريقـيـا	٣٦٨٨٤	٩٥,٥	٢٦٨٤١	٩٦,٣	١٠٠٤٣	٩٣,٤
ليـسـوتـو	٢٣١	٦ر	١٠٣	٤ر	١٢٨	١,٢
مـلاوى	٦٧	٢ر	٣١	ار	٣٦	٣ر
نامـبـيـا	٢٤٩٩	٦ر٥	١٣٥٧	٤,٩	١١٤٢	١٠,٦
سـوازيـلانـد	١٤٩	٤ر	٦٧	٢ر	٨٢	٨ر
زامـبـيـا	٣٧٥	-ر١	١٧٤	٦ر	٢٠١	١,٩
زيـمـبـابوى	٢٣٢١	-ر٦	٨٢٨	-ر٣	١٤٩٣	١٣,٩
تنـزانـيـا	٧٠	٢ر	٤٠	ار	٣٠	٣ر
جمهورية جنوب افريقيا	٣٠٩٩٨	٨٠ر٣	٤٢١٤٦	٨٦,٦	٢٨٥٢	٦٣,٨
غـانـا	٧	-	٤	-	٣	-
نيـجـريا	٢	-	-	-	٢	-
أوغـنـدا	٣	-	٢	-	١	-
كـينـيـا	٥٦	ار	٣٦	ار	٢٠	٢ر
مـوريشـويوش	٦	-	١	-	٥	-
باقى أفـريقـيـا	١٠٠	٣ر	٥٢	٢ر	٤٨	٤ر
أوربـا	٧٥٢	١ر٩	٤٣٠	١,٥	٣٢٢	-ر٣
إنجـلـتـرا	٥٠١	١,٣	٣٠٥	١,١	١٩٦	٦,٨
بـاقـى أوروربـا	٢٥١	٦ر	١٢٥	٤ر	١٢٦	١,٢
أسـيـا	٩٦	٢ر	٧٤	٣ر	٢٢	٢ر
أمـريـكـا	٦٤٧	١ر٧	٣٨٥	١,٤	٢٦٢	٢,٤
الأوقـيـانوسـيـة	٥٦	ار	٢٧	ار	٢٩	٣ر
غـيـر مـبـين	١٨٩	٥ر	١٢٠	٤ر	٦٩	٦ر
الجـمـلـة	٣٨٦٢٤	١٠٠	٢٧٨٧٠	١٠٠	١٠٧٤٧	١٠٠

التي يعدن فيها الأسبستوس ، كما أنها تملك أكبر مصادر للفحم في حقول وانكى وهى تلي في ذلك جمهورية جنوب أفريقيا . وقد شهدت زيمبابوي تطويراً كبيراً في الصناعة منذ الحرب العالمية الثانية وقد كان الإنتاج الصناعي في بداية الأمر موجهاً للاستهلاك المحلى بصفة أساسية ولكن بدأت الصناعات المختلفة تجد طريقها للأسواق الخارجية فى أفريقيا المدارية وخارجها.(٧١)

وقد بدأ تاريخ الهجرة مع دخول المستعمر الأوروبى إلى القارة وبدأت حاجته إلى اليد العاملة الأفريقية لاستخدامها فى مشاريعه التعدينية والزراعية والصناعية ومد السكك الحديدية . وقد لجأ الأوروبيون فى البداية إلى استقدام اليد العاملة الأفريقية سواء بالقوة أو طواعية وقد طبق الأوربيون على زيمبابوى ذات السياسة فأجبر الأفريقيون على ترك قراهم للعمل لدى الأوروبيين عن طريق فرض ضريبة الرأس واضطراره للعمل ليحصل على النقد الذى يمكنه من سدادهذه الضريبة . ولقد احتاج البيض فى زيمبابوى مع التطور الصناعى والزراعى والتعدينى إلى اليد العاملة الأفريقية من الدول الأخرى المحيطة بها وذلك منذ بداية القرن الحالى .

وتعتبر ملاوى وزامبيا وموزمبيق المصادر الرئيسية لامداد زيمبابوى باليد العاملة الأفريقية ولقد اختلفت أهمية الوحدات الثلاث فى تصدير اليد العاملة إلى زيمبابوى ففى عام ١٩١١ كان معظم العمال يفدون من زامبيا ، وعلى الرغم من أن ملاوى أصبحت المصدر الرئيسى للعمالة الوافدة منذ عام ١٩٢١ إلا أن زامبيا استمرت فى المساهمة فى قوة العمل بها حتى بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت تتناقص نسبة العمال الوافدين منها بسبب احتياج نطاق النحاس بها إلى الأيدى العاملة - أما الأن فإن ملاوى تعتبر أولى البلاد الافريقية تصديراً لليد العاملة إلى زيمبابوى .

أما موزمبيق فتأتى فى المرتبة الثالثة من حيث تصدير العمالة الأفريقية إلى زيمبابوى وقد زاد تدفق العمال من موزمبيق بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لأزمة العمالة فى زيمبابوى والتى نتجت عن سحب زامبيا ليدها العاملة للعمل فى حقول النحاس . وعندما نشأ الاتحاد بين زيمبابوى وزامبيا وملاوى قل الطلب على اليد العاملة الأفريقية من خارج دول الاتحاد لوجود أكتفاء ذاتى بها . وقد أدى ذلك بحكومة زيمبابوى أن سنت تشريعات تُحرم هجرة العمال الأفريقيين من خارج حدود الاتحاد إليها ومنعهم من البحث عن أى عمل فى المدن الرئيسية بها . كما فرضت ضريبة خدمة على كل عامل أفريقى أجنبى . وقد قللت هذه التشريعات من تدفق العمال الأفريقيين من موزمبيق وبالرغم من ذلك فقد استمروا يمثلون عنصراً رئيساً فى قوة العمل الزيمبابوية .

وبعد انتهاء الاتحاد وفى سنة ١٩٦٦ وجدت الحكومة فى زيمبابوى انها بحاجة إلى زيادة عدد العمال الزيمبابويين الافريقيين فعادت إلى سن التشريعات التى تحد من تدفق الافريقيين الأجانب إلى زيمبابوى وأعلنت عن غلق معظم المناطق واستثنت من ذلك المناطق الريفية فى الجنوب الشرقى والشرق . وكنتيجة لذلك قل عدد العمال الافريقيين الأجانب بسبب عودتهم إلى بلادهم الأصلية . وفى منتصف عام ١٩٦٧ عدلت حكومة زيمبابوى عما سبق وسمحت للأفريقيين الأجانب بالبحث عن عمل فى أى منطقة ريفية وليس بالمدن وقد حددت أقصى مدة لإقامة هؤلاء بسنتين يعودون بعدها إلى بلادهم.(٧٢)

ويوضح جدول رقم (١١) وشكل (١٠) التوزيع العددى والنسبى للوافدين إلى زيمبابوى خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٧ ومنهما يتضح الأتى :

انخفض عدد الوافدين إلى زيمبابوى من ٥٩١٤ وافدا عام ١٩٧٧ إلى ٣٩٢٥ عام ١٩٨٧ بنسبة انخفاض مقدارها ٤,١٪ سنوياً ، ويرجع ذلك إلى أنه قبل الاستقلال كانت جمهورية جنوب أفريقيا تمد زيمبابوى بنحو ٥٤٪ من

جدول (١١)

التوزيع العددى والنسبى للوافدين إلى زيمبابوى حسب آخر منطقة وصول خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٧ (٧٣)

المنطقة	١٩٧٧		١٩٨٧	
	الحجم	٪	الحجم	٪
جملة أفريقيا	٣٩٠٣	٦٦	٢٢٧٤	٥٧,٩
جمهورية جنوب أفريقيا	٣٢٠٢	٥٤,١	٥٥٧	١٤,٢
زامبيا	٢٨٤	٤,٨	١٢١٠	٣٠,٨
ملاوي	٦٤	١,١	١٩٧	٥ر-
موزمبيق	١٣٣	٢,٣	٢٥	٦ر
أخري	٢٢٠	٣,٧	٢٨٥	٧,٣
جملة الأمريكتين	٢٣٣	٣,٩	٢٠٢	٥,١
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٦	٢,٣	١٢٢	٣,١
كندا	٤٩	٨ر	٦٦	١,٧
أخري	٤٨	٨ر	١٤	٣ر
جملة أسيا	٩١	١,٥	٣٣٢	٨,٥
الهند	٢٥	٤ر	١٦٣	٤,٢
أسرائيل	٢٦	٤ر	-	-
أخري	٤٠	٧ر	١٦٩	٤,٣
جملةاوربا	١٥٣٠	٢٥,٩	١٠٦٤	٢٧,١
إنجلترا	١٢٠٨	٢٠,٥	٥١٧	١٣,٢
البرتغال	٩٠	١,٥	٦	٢ر
المانيا الغربية	٤٣	٧ر	٨٧	٢,٢
أخري	١٨٩	٣,٢	٤٥٤	١١,٥
جملة الاوقيانوسية	١٥٧	٢,٧	٥٣	١,٤
استرليا	١٠٢	١,٧	٤٤	١,٢
أخري	٥٥	١ر-	٩	٢ر
الجملة	٥٩١٤	١٠٠	٣٩٢٥	١٠٠

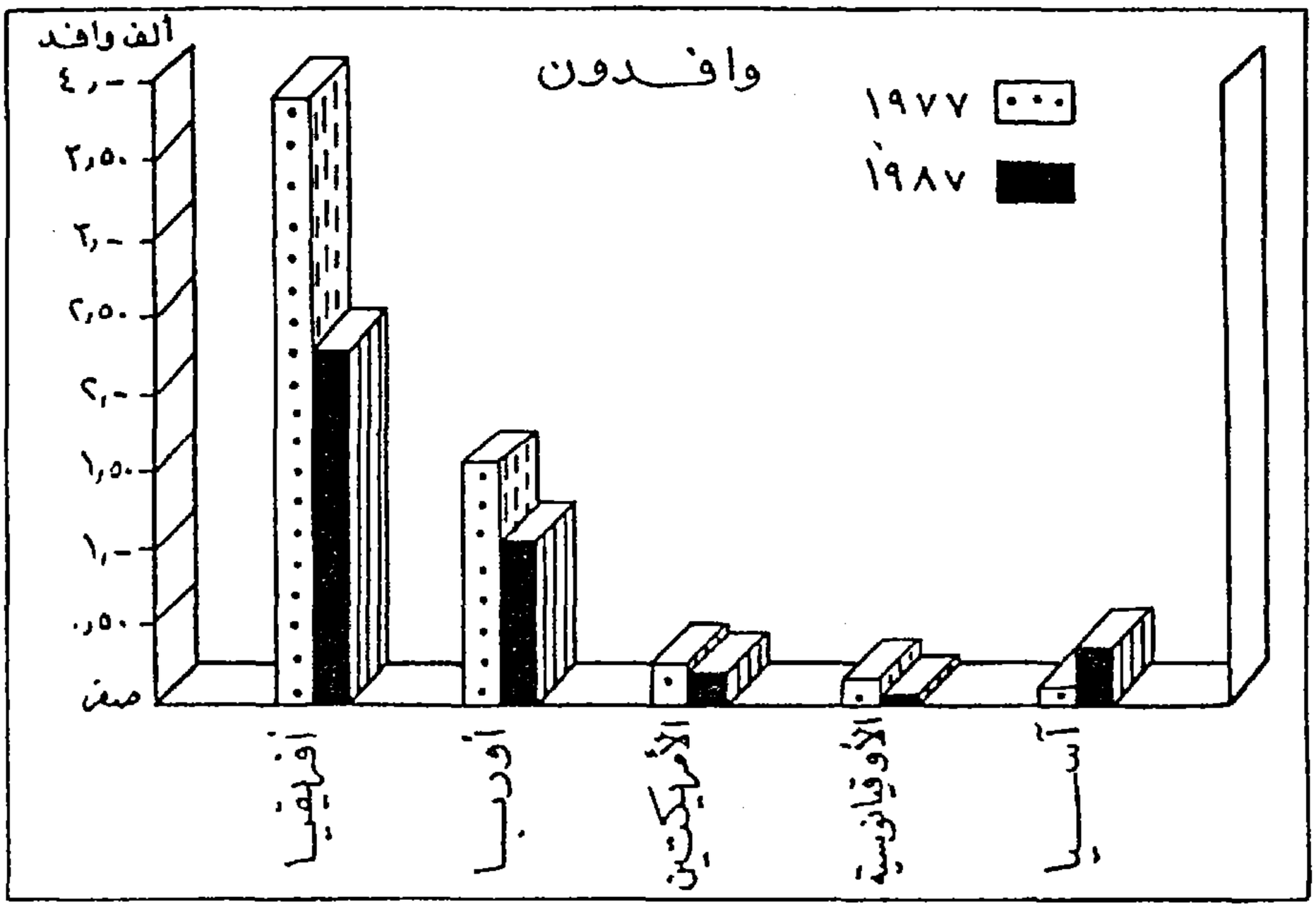

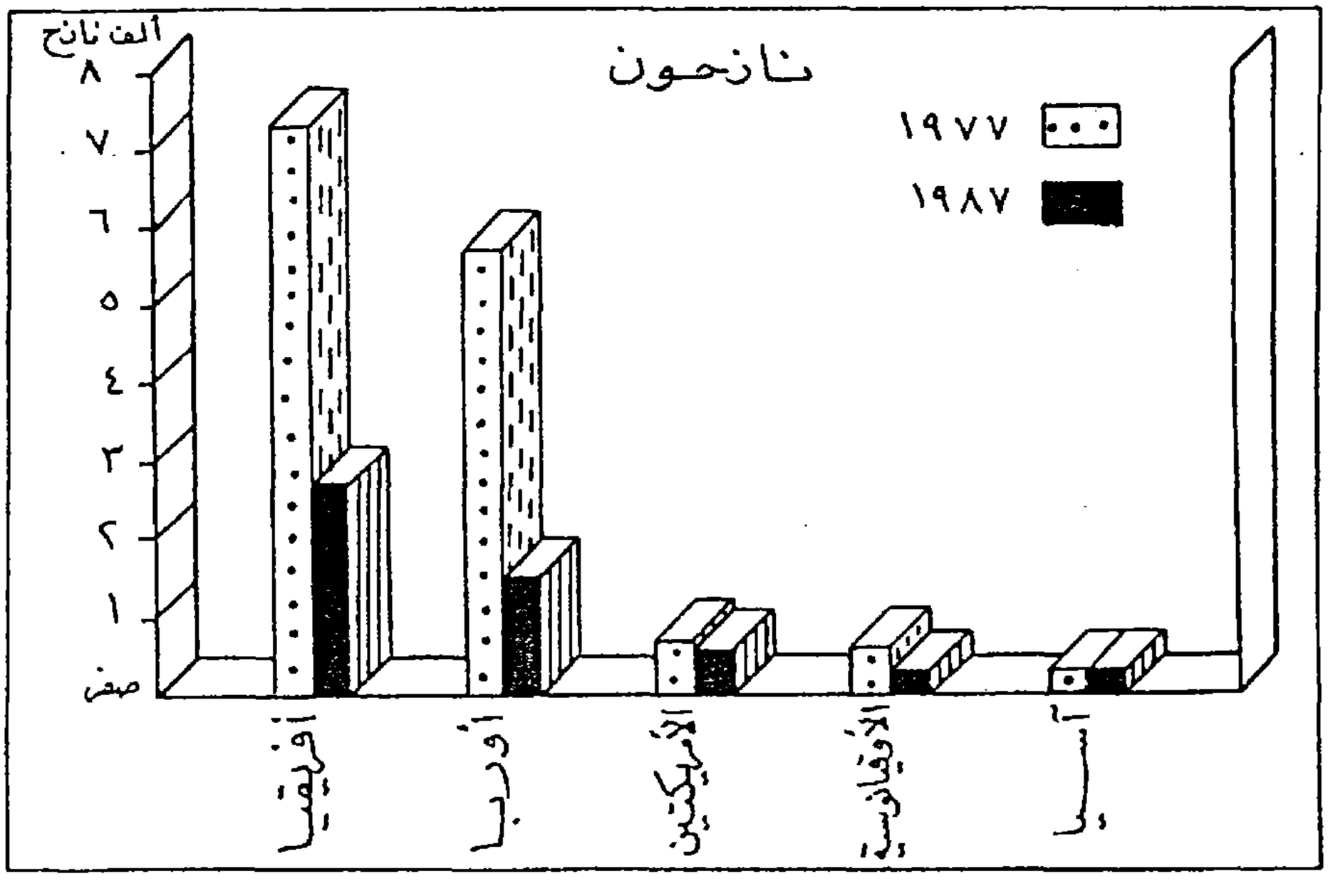

شكل (١٠) إعداد المهاجرين إلى زيمبابوى ومنها حسب آخر منطقة وصول

خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٧)

المهاجرين ثم بدأت منذ عام ١٩٧٩ تقل مشاركة جمهورية جنوب أفريقيا لتصل إلى ١٤٪ فقط من إجمالى عدد الوافدين إلى زيمبابوى .

- معظم المهاجرين إلى زيمبابوى من أفريقيا وبصفة خاصة من دول جماعة تنمية الجنوب الأفريقى حيث بلغت نسبتهم ٦٦٪ عام ١٩٧٧ ، ٥٧,٩٪ عام ١٩٨٧ . فى حين تشغل أوربا المرتبة الثانية من حيث عدد الوافدين إلى زيمبابوى بنسبة ٢٥,٩٪ ، ٢٧,١٪ للعامين السابقين على الترتيب (الغالبية العظمى من انجلترا)

- أما النسبة الباقية فتساهم بها أسيا والأمريكتان والاقيانوسية .

ويوضح جدول (١٢) وشكل (١٠) التوزيع العددى والنسبى للنازحين من زيمبابوى ومنهما يتضح الأتى :

انخفض عدد النازحين من زيمبابوى من ١٤٥٥٦ نازحا عام ١٩٧٧ إلى ٥٣٣٠ عام ١٩٨٧ بنسبة انخفاض مقدارها ١٠٪ سنوياً . وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية للبلد مما قلل من حجم النازحين منها إلا أن عدد المهاجرين منها ارتفع مرة أخرى نتيجة لظروف الجفاف التى مرت بها بالإضافة إلى تمسكها ببرامج إعادة البناء الاقتصادى القاسية والتى أنعكس تأثيرها على موقف الاستخدام[٧٥] حيث نجد أنه فى عام ١٩٩٠ كان نحو ٢١ ألفا يعملون فى جمهورية جنوب أفريقيا وحدها .

وتشير التقديرات إلى أنه بحلول ابريل عام ١٩٩٤ كان ٣٠٠ ألف من الزيمبابويين قد غادروا بلادهم للعمل فى جمهورية جنوب افريقيا . وقد تضمنت هجرة العمالة المذكورة العمال بعقود مؤقتة والعاملين المهنيين المؤقتين والعمال السريين أو غير القانونيين .[٧٥]

ومعظم المهاجرين من زيمبابوى يتجهون إلى دول داخل قارة أفريقيا وبصفة خاصة دول جماعة تنمية الجنوب الأفريقى ، حيث بلغ نصيب قارة افريقيا نحو

جـــدول (١٢)

التوزيع العددى والنسبى للنازحين من زيمبابوى

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٧ (٣٧)

المنطقة	١٩٧٧		١٩٨٧	
	الحجم	٪	الحجم	٪
جـــملة افـــريقـــيـــا	٧٢٩٧	٥٠,٢	٢٧٠٨	٥٠,٨
جمهورية جنوب أفريقيا	٦٨٨٠	٤٧,٢	٨٢٦	١٥,٥
زامـــبـــيـــا	٢٤	٢ر	٢١٨	٤,١
مـــــــــلاوى	١٨١	١,٣	١٣٠٦	٢٤,٥
مـــوزمـــبـــيق	١	–	٥٠	٩ر
دول أخـــــــــرى	٢١١	١,٥	٣٠٨	٥,٨
جـــملة الأمـــريكتـــين	٦٤٢	٤,٤	٥٧٨	١٠,٨
الولايات المتحدة الامريكية	٣٥١	٢,٤	٢٨١	٥,٣
كـــــنـــــدا	١٩٥	١,٣	١١٣	٢,١
دول أخـــــــــرى	٩٦	٧ر	١٨٤	٣,٤
جـــملة أســـيـــا	٢٤٩	١,٧	٢٤٧	٤,٦
الـــهـــنـــد	١٠	١ر	١٤٩	٢,٨
اســـــــرائـيـل	١١٨	٨ر	–	–
دول أخـــــــــرى	١٢١	٨ر	٩٨	١,٨
جـــــملة أوربـا	٥٧٠٩	٣٩,٢	١٥٢٥	٢٨,٦
إنجـلـتـــــــرا	٣٦٥١	٢٥,١	١٠٦٠	١٩,٩
البـــــرتغـــال	١١١٠	٧,٦	١٨	٣ر
المانيـــا الغـــربيـــة	٩٥	٧ر	٩٣	١,٨
أخـــــــــرى	٨٥٠	٥,٨	٣٥٤	٦,٦
جـملة الأقـيـانوسـيـة	٦٠٠	٤,١	٢٦٩	٥,١
اســـتـــراليـــا	٤٢٧	٢,٩	٢٢٤	٤,٢
دول أخـــــــــرى	١٧٣	١,٢	٤٥	٩ر
غـــيـــر مـــبـــين	٥٩	٤ر	٣	١ر
جـــــــــملـة	١٤٥٥٦	١٠٠	٥٣٣٠	١٠٠

١,٥٠٪ من إجمالى عدد النازحين من زيمبابوى ، معظمهم يتجهون إلى جمهورية جنوب أفريقيا (٤٧,٣٪) من جملة النازحين وذلك لتشابه الظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية بين البلدين وذلك عام ١٩٧٧ ، فى حين نجد العكس فى عام ١٩٨٧ حيث كان يتجه معظم المهاجرين من زيمبابوى إلى ملاوى والتى اجتذبت نحو ربع النازحين من زيمبابوى ومعظم هؤلاء النازحين جاءوا أساساً من ملاوى كعمال مهاجرين ولم يستطيعوا العودة قبل غلق الحدود بين زيمبابوى وجيرانها من ناحية الشمال والشرق عام ١٩٨٠[٧٦].

وتعتبر أوربا منطقة الاستقبال الثانية لمهاجري زيمبابوى ، حيث يتجه اليها نحو ربع مهاجرى زيمبابوى عام ١٩٨٧ (٢٨,٦٪) ، ومعظمهم يتجه إلى انجلترا (١٣,٢٪) ، وهذا يوضح العلاقة العكسية مع السكان الذين ذهبوا إلى جنوب أفريقيا أثناء العقد الماضى ، ففى هذه الفترة كسبت زيمبابوى مهاجرين من انجلترا فقط فى أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ . وفى نفس الوقت عندما عاد العديد من الزيمبابويين لبلدهم من الغربة ذهب بعضهم إلى استراليا ليرتفع العدد بعد الاستقلال إلى ١٠٠٠ مهاجر تقريباً لكل سنة ، ثم أخذ العدد بعد ذلك فى الانخفاض .[٧٨]

كما أوضح Lovemore Zinyama[٧٩] فى دراسة عن الهجرة من زيمبابوى من خلال الأسئلة الآتية من ، كم ، متى ، ولماذا التحركات عبر الحدود من زيمبابوى عن طريق الهجرة إلى جنوب أفريقيا ، وقد قام الباحث بعمل مسح فى فبراير ومارس عام ١٩٧٧ على ٩٤٧ زيمبابوى وقد تم اختيار ٣٢ منطقة (١٧ منطقة ريفية و١٥ منطقة حضرية) وبلغت نسبة الذكور ٥٦٪ من إجمالى العينة وطبقاً لتقديرات المفوضية العليا لجنوب أفريقيا فى هرارى يعيش نحو ٧٥ ألف زيمبابوى فى جنوب أفريقيا عام ١٩٧٥ ، بالاضافة إلى أعداد أخرى غير معروفة، كما أن تقديرات المفوضية العليا الزيمبابوية تشير إلى أن هناك ما يقرب من ٤٠٠

ألف زيمبابوى مهاجر إلى جمهورية جنوب أفريقيا سواء بصورة رسمية أو غير رسمية يعملون كخدم فى المنازل ، وفى صناعة البناء والتشييد .

وقد أوضحت العينة أن ٤١٪ من الذكور يذهبون لغرض العمل أو البحث عنه فى حين تنخفض هذه النسبة بين الإناث إلى ٣٪ فقط ، وإن ٣٢٪ من الذكور يذهبون لغرض التسوق أو بيع وشراء البضائع ، فى حين ترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى ٦٥٪ ، كما بلغت نسبة من يذهبون لزيارة العائلة أو الاصدقاء إلى ١١٪ بين الذكور و١٦٪ بين الاناث .

كما أوضحت الدراسة التى قدمتها Belinda Dodson عن المرأة فى حالة التنقل على عينة مكونه من ٤١٧ امرأة من زيمبابوى أن النساء تهاجرن إما لزيارة أزواجهن أو اصدقائهن أو لبيع وشراء البضائع كما أن نمو الخدمات غير ميسر ومستوى المعيشة منخفض فى دولهن ، أكثر من هذا التهديد الذى تتعرضن له .

مما سبق يتضح أن عدد الوافدين إلى زيمبابوى بلغ ٣٩٢٥ وافدا عام ١٩٨٧ و عدد النازحين منها بلغ ٥٣٣٠ مهاجرا ، وهذا يعنى أن زيمبابوى خسرت نحو ١٤٠٥ عمال لصالح الدول الأخرى .

(جـ) زامبيا :

تشغل زامبيا الجزء الشرقى من هضبة وسط أفريقيا بمساحة ٧٥٣ ألف كيلو مترا مربعا ويسكنها نحو ١٠,١ مليون نسمة عام ٢٠٠٠وهى بذلك أقل دول حوض الزمبيزى - اللمبوبو فى كثافة السكان (١٤ نسمة / كم^{٢}) ، وترتفع بها معدلات المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة .

وزامبيا ذات اقتصاد متنوع . وقد أدى موقع زامبيا كدولة مغلقة وبعدها عن سواحل جنوب القارة إلى تأخير التنمية الاقتصادية بها واستمرار النمط المعاشى فى الزراعة والرعى مميزاً لاقتصادها حتى أوائل القرن العشرين عندما

اكتشفت بها ثروة معدنية ضخمة ممثلة فى نطاق النحاس فى الشمال وترتب على ذلك مد خط السكك الحديدية من بولاوايو فى زيمبابوى حتى لفنجستون سنة ١٩٠٤ ثم إلى نطاق النحاس بعد ذلك بخمس سنوات .(٨١)

ويعتمد اقتصاد زامبيا على إنتاج وتصدير النحاس ، حيث يشكل ٩٥٪ من دخل الصادرات ويساهم بنحو٤٥٪ من دخل الحكومة ، وقد تغير هذا الموقف بسبب الانخفاض السريع فى أسعار النحاس مما جعلها تحت ضغط خطير . وقد وصل إنتاج النحاس إلى قمته فى عام ١٩٧٦ حيث بلغ ٧١٣ ألف طن ثم انخفض إلى ما يتراوح بين ٣٠٠-٤٠٠ ألف طن مترى فى عام ١٩٩٦ ، وقد أدى هذا الانخفاض إلى أرتفاع فى تكلفة الإنتاج .(٨٢)

وقد كانت زامبيا ترسل عددا محدودا من المهاجرين للعمل فى مناجم الذهب فى جمهورية جنوب أفريقيا بلغ ١٢ مهاجرا فى عام ١٩٢٠ ثم توقفت عن إرسال مهاجرين فى عام ١٩٣٠ ومنذ عام ١٩٤٠ أخذت أعداد المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا فى الزيادة وقد بلغت أقصاها فى عام ١٩٦٥ حيث أرسلت ٥٨٩٨ مهاجرا ثم توقفت بعد ذلك نتيجة لاكتشاف النحاس فى زامبيا واستغلاله بكميات وفيرة مما جذب الأيدى العاملة من الدول المجاورة ونتيجة لانخفاض انتاج النحاس نتيجة لهبوط أسعاره عادت زامبيا إلى إرسال مهاجرين مرة أخرى إلى جمهورية جنوب أفريقيا حيث ارتفع عددهم من ٩٢٦ مهاجرا عام ١٩٨٥ إلى ١٢٠٠ مهاجر عام ١٩٩٠ وبنسبة ٣ ر ٪ من إجمالى العمالة الوافدة إلى جمهورية جنوب أفريقيا .

كما أن زامبيا تستقطب عددا من المهاجرين من دول جماعة تنمية الجنوب الافريقى خاصة من زيمبابوى وليسوتو وموزمبيق وملاوى ، حيث قدر عدد الأجانب فى زامبيا عام ١٩٨٠ بنحو ٢١٣,٤ ألف مهاجر بنسبة ٤,١٪ من إجمالى سكان زامبيا ومعظمهم من داخل أفريقيا (٧٩,٩٪).(٨٣)

(د) تنـزانيا :

أكبر أقطار شرق أفريقيا بمساحة تقترب من المليون كيلو متر مربع ، وتطل على المحيط الهندى بجبهة ضعف طول الجبهة التى تطل بها كينيا أى نحو ٨٠٠ كم٢ وفى مواجهتها تقع عدة جزر أكبرها زنجبار .

ونظراً لوقوع تنزانيا فى نصف الكرة الجنوبى بين درجتى ٣ ، ١٢ فإن سواحلها تستفيد بالكامل من الرياح المحيطية الجنوبية . ويعتمد الاقتصاد التنزانى على الزراعة أساساً والتى تمثل ٨٥٪ من قيمة الصادرات . والماس أساس ثروة تنزانيا المعدنية ، اكتشف عام ١٩٤٠ ويستغل من مناجم وليمسن فى الشمال كما يستخرج الذهب أيضاً من ثلاثة مناجم جنوب وجنوب شرق بحيرة فكتوريا . وتمتد خامات القصدير على حدود تنزانيا مع رواندا وأوغندا . وتتركز الصناعة فى ثلاثة أقاليم بصورة أساسية وهى دار السلام وتانجا وأروشا فى الشمال.(٨٤)

وتأتى المناطق الغربية والوسطى والجنوبية كمناطق إرسال رئيسية للعمالة ، ولذلك نجد أهم المهاجرين من قبائل النيامويزى والها Ha وألفيبا فى المديرية الغربية ، والحوجو والنتاتورو فى المديرية الوسطى والنياكوسا والنجونى والنجنيد فى الجنوب ونجد أن البيانات عن حجم وخصائص المهاجرين نادرة جداً عن كينيا وأوغندا وتنزانيا ولكن هناك تحركات سائدة للعمالة سواء كانت عمالة زراعية مؤقتة كما أن هناك تحركات للعمالة المهنية والماهرة.(٨٥)

وتتوقف سياسة الهجرة فى شرق أفريقيا على الظروف السياسية السائدة حيث تفتح الحدود وتغلق حسب تغير الأحوال السياسية . وقد قدر عدد الأجانب فى تنزانيا عام ١٩٧٨ بنحو ٤١٥٦٠٤ مهاجرين بنسبة ٢,٤٪ من إجمالى سكان البلد.(٨٦) وتتمثل مناطق الجذب الرئيسية فى أقليم تنجا وحول الخط الحديدى الأوسط إلى كيلوسا وترتبط هذه المناطق بزراعة السيسل وإقليم موشى

وأروشا حيث المزارع الأوروبية ويضاف إليها أيضاً المرتفعات الجنوبية فضلاً عن النطاق الساحلى فى المديرية الجنوبية.

وتعتبر مزارع السيسل هى أكبر مستورد للأيدى العاملة المهاجرة ، يقدرون أنها تستخدم وحدها ١٣٠ ألف نسمة سنوياً ، ذلك أن السيسل فى حاجة إلى أيد عاملة وفيرة لأن جمع الأوراق عملية يدوية تحتاج إلى عمال أقوياء الجسم ، بل إن قبائل معدودة هى القادرة على هذا العمل ، ويأتيها العمال من جهات قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة غاية البعد كرواندا وبورندى كما يأتيهم مهاجرون من ملاوى ، وهؤلاء غالباً من سكان الشمال ويتجهون عبر أقليم روفوما نحو كيلوسا وتأخذ هجرات موزمبيق الطريق الساحلى إلى ليندى ودار السلام ومنها ما يتجه إلى تنجا شمالاً وأهم القبائل التى تخرج من موزمبيق إلى تنزانيا هى الماكوا والماكوندى.(٨٧)

كما ترسل تنزانيا بمهاجريها إلى الدول الأخرى وبصفة خاصة جمهورية جنوب افريقيا حيث بلغ عددهم نحو ٨٨٧ بنسبة ٣ر ٪ من إجمالى العمالة الوافدة عام ١٩٨٥ ولكنها توقفت بعد ذلك عن إرسال عمالها إلى جمهورية جنوب أفريقيا ومعظم مهاجرى تنزانيا من قبيلة النياكوسا التى تعيش شمال غرب بحيرة نياسا حيث يجد شبابها صعوبة بالغة فى الحصول على أرض لزراعتها . كما أن معظم المهاجرين من تنزانيا يتجهون إلى نطاق النحاس فى زامبيا أو إلى مناطق التعدين وخاصة حقول فحم وانكى فى زيمبابوى ، وقليل منهم يذهب للعمل فى المدن .(٨٨) وتستقبل بتسوانا نحو ٤٩٨ مهاجرا من تنزانيا بنسبة ٧ , ٢٪ من إجمالى العمالة الوافدة عام ١٩٩١ .

(هـ) أنجـــولا :

تبلغ مساحة أنجولا نحو ٣ , ١ مليون كم٢ بسكان قدر عددهم بنحو ٧ , ١٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وبكثافة ١٠ نسمة /كم٢ ، كما أنها تتميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات وبارتفاع معدلات الخصوبة الكلية .

وكان لاتساع مساحة أنجولا أثره الواضح فى تنوع أقاليمها التضاريسية والمناخية والنباتية فسواحلها الجنوبية عبارة عن صحراء معتدلة وتتزايد الأمطار بالاتجاه شمالاً وشرقاً . ويمكن تقسيم أنجولا إلى أقليمين كبيرين هما أقليم السهول الساحلية وأقليم الهضاب ، ويعد صيد الأسماك من الحرف الهامة فى النطاق الساحلى ، وقد أقيم الكثير من مصانع تجفيف الأسماك وتعليبه وإعداده للتصدير وتتركز هذه المصانع فيما بين لوبيتو والساحل الجنوبى ، وتعد الهضاب الداخلية مناطق زراعية وتعتبر الذرة المحصول الغذائى الرئيسى فى أنجولا . ورغم أن الاقتصاد الأنجولى يعتمدعلى انتاج البن ، فإن موارد الثروة المعدنية تسهم هى الأخرى بنسبة لا يستهان بها ، ويأتى الماس فى مقدمة هذه الموارد والذى يستخرج من حوض كاساى فى الشمال الشرقى من حقوله التى تعد أمتداداً لحقول زائير ، ويتم أيضاً تعدين المنجنيز والفيرو منجنيز والحديد الخام والنحاس وقد أدى هذا النشاط التعدينى إلى تنويع الانتاج وتقليل سيادة البن فى التجارة الخارجية كما اكتشف البترول فى أنجولا سنة ١٩٥٥ وكان لذلك أثر كبير فى اقتصادياتها . أما مصادر الطاقة الأخرى فتتمثل فى الطاقة الكهرومائية المولدة من محطات الكهرباء على بعض الأنهار.(٨٩)

وكانت الهجرة العمالية فى كل من أنجولا وموزمبيق من الظواهر الاجتماعية الملفتة وقد قرر هنريك جالفا وجود نحو ٢ مليون عامل أفريقى من الأقليميين يعملون ويعيشون خارجها ، كما قدر مارسيللو كاتيانو الرقم بنحو مليون عامل وينقل لورد هايلى عن أحد المصادر (مصدر ناقد للنظام التعاونى) عام ١٩٥٤ أن هذا الرقم بلغ فى أنجولا وحدها نحو مليون عامل حتى ذلك الوقت . ويمتد نطاق هذه الهجرة بشكل ملحوظ إلى كل من جمهورية جنوب أفريقيا وتنزانيا . وتقدر بعض المصادر أن الهجرة العمالية إلى جمهورية جنوب أفريقيا وزيمبابوى تبلغ نحو عشرة آلاف عامل فى السنة ، بينما يقدر هوبلر الهجرة العمالية من

أنجـولا بنحـو ٣٠ ألف عـامل سنوياً . وهذا يدل على مـدى المعـاناة التى كـان يعانيها العمال الأفريقيون فى المستعمرات البرتغالية . بل أن اتجاه هذه الهجرة إلى جنوب أفريقيا وزيمبابوى وناميبيا بكل ماهو معروف عنها من تفرقة عنصرية يعطى دلالة قاطعة على سوء الأوضاع فى هذه المستعمرات البرتغالية . وأنهى العمل الإجبارى وأصبح العامل حراً فى العمل لصالحه أو اختيار صاحب العمل كما أنشئت مؤسسة للتنمية الاجتماعية للعمال بهدف وقف العمل الاجبارى ووقف العقوبات البدنية على العمال.(٩٠)

وقد بلغ عدد المهاجرين من أنجولا إلى مناجم الذهب فى جمهورية جنوب أفريقيا نحو ٦٩٨ عاملا فى عام ١٩٤٠ ثم أخذ فى الزيادة حيث بلغ أقصاه فى عام ١٩٦٠ (١٢٣٦٤) ثم بعد ذلك أخذ فى الانخفاض نتيجة لتحسن الأحوال فى أنجولا مما قلل من عدد المهاجرين منها حيث قدر عددهم فى عام ١٩٩٠ بنحو ٢٠٠ عامل فقط فى جمهورية جنوب أفريقيا ، كما ترسل أنجولا بمهاجريها إلى زائير وإلى نيجيريا فى غرب أفريقيا وإلى زامبيا وبتسوانا.

وتستقبل أنجولا نحو ١٥,٢ ألف مهاجر عام ١٩٨٣ بنسبة ٢ر ٪ من إجمالى سكان البلد.(٩١)

ثالثا : الخصائص الديموجرافية للمهاجرين :

تتضمن خصائص السكان المهاجرين عدة ظاهرات ديموجرافية مثل التركيب النوعى والعمرى والمستوى التعليمى والحالة الزواجية وأخيراً الخصائص المهنية وهى ذات أهمية كبيرة لأنها توضح الملامح الرئيسية للسكان المهاجرين.

والمقصود بالخصائص السكانية للمهاجرين هو الوصول إلى أهم القطاعات التى تشغلها كل مجموعة من السكان المهاجرين بالاضافة إلى تحديد الظروف التى يعيشونها ومدى المنافسة غير المتكافئة بينهم وبين السكان الوطنيين ، حيث

أن معظم المهاجرين يمثلون فئة الشباب وهى الفئة الغالبة من الهرم السكانى ، بالاضافة إلى الاختلاف من حيث نسبة مساهمة كل منهما فيالأنشطة الاقتصادية وأخيراً المستوى التعليمى يختلف بين هاتين المجموعتين.[٩٢] وفيما يلى دراسة للخصائص السكانية للمهاجرين.

(١) التركيب النوعى والعمرى للمهاجرين :

يوضح الجدول (١٣) التركيب النوعى والعمرى لعينة من المهاجرين فى بعض دول الجنوب الأفريقى ومنه يتضح الأتى :

- ترتفع نسبة الذكور على الأناث وتصل إلى أقصاها فى موزمبيق (٨٨٪) فى حين سجلت ليسوتو أقل نسبة (٥٦٪) . حيث ان المرشحين للعمل فى المناجم كانوا يخضعون لاختبارات بدنية والذين ينجحون ينقلون جواً أو بواسطة السكك الحديدية أو الباصات إلى المناجم حيث يعيشون فى بيوت ، ومعظمهم من الذكور فى سن الشباب وكانت هناك اتفاقيات تتطلب عودتهم إلى منازلهم بعد عام أو عامين ، فسياسة أستخدام العمالة فى جمهورية جنوب أفريقيا لا تقود إلى الاستقرار كما يتوقع حسب نظرية الهجرة ، لأن هناك منعا لاستقدام العائلة .[٩٣]

- ترتفع نسبة السكان فى الفئة العمرية ١٥-٤٤ سنة وتصل إلى اقصاها فى زيمبابوى (٧٥٪) فى حين سجلت موزمبيق ادنى نسبة (٦٠٪) ، هذا يوضح الدور الذى تسهم به الهجرة الوافدة فى نمو حجم القوى العاملة حيث ان معظمهم من الشباب فى سن العمل والانتاج ، ولأنه من السهل احياناً إيجاد عمل للصغار بأجور منخفضة .

- ومن ناحية أخرى نجد أن هناك أكثر من نصف الهجرات الأولى تتم قبل الزواج ومعظم الباقى بعد ولادة الطفل الأول ، ولكن بعد سن الأربعين يبدأ الرجل فى

جدول (١٢)

الخصائص الديموجرافية لبعض المهاجرين

إلي جمهورية جنوب أفريقيا (٩٥)

الخصائص الديموجرافية / الدولة		نامبيا	ليسوتو	موزمبيق	زيمبابوى
النوع (%)	ذكـــور	٥٦	٥٤	٨٨	٦١
	انـــاث	٤٤	٤٦	١٢	٣٩
الحضر أو الريف (%)	حضـــر	٩٧	٦٢	٤٤	٩٢
	ريـــف	٤	٣٩	٥٦	٨
العمر (%)	١٥ - ٢٤	١٦	٢٠	١٤	١٧
	٢٥ - ٤٤	٥١	٥٠	٤٦	٥٨
	٤٥ - ٦٤	٢٦	٢٩	٣٤	١٧
	٦٥ +	٧	٢	٦	٩
الحالة الزوجية (%)	متـــزوج	٦٨	٦٨	٧٤	٧٣
	مطلـــق	٣	٥	٣	٣
	أرمـــل	٧	٩	٤	٢
	غير متزوج	٢٦	١٨	١٩	٢٢
الحالة التعليمية (%)	غير متعلم	٤	٨	١٨	٩
	بعض التعليم الابتدائى	١٤	٣٨	٣٠	١٤
	أكملو المرحلة الابتدائية	٤	١٧	١٤	١٨
	بعـض التعـليم العـالى	٣٤	٢٥	٢٤	٤١
	أكمـلو التعـليـم العـالى	٢٣	٩	١٠	١٢
	تعليـم جامعى وما فوق	٢١	٢	٤	٦
عدد أفراد العينة = ٢٩٠٠					

الاستقرارنظراً لالتزاماته المتعددة حيال الأسرة ولأنه يصبح أقدر على الحصول على النقد اللازم لاحتياجاته ، كما أن مطالبه تبدأ فى الانكماش من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا يصبح قادراً على بذل المجهود الجسمانى والفكرى الذى تتطلبه هذه الهجرات .(٩٤)

معظم مهاجرى ناميبيا وزيمبابوى وليسوتو إلى جمهورية جنوب أفريقيا جاءوا أساساً من مناطق حضرية ، فى حين نجد أن أكثر من نصف مهاجرى موزمبيق من مناطق ريفية .

(٢) الحالة الزواجية للمهاجرين :

من دراسة الحالة الزواجية لعينة من مهاجرى ناميبيا- ليسوتو - موزمبيق و زيمبابوى (جدول ١٣) نجد أن المهاجرين المتزوجين ترتفع نسبتهم إلى أكثر من ثلثى المهاجرين وتصل النسبة اقصاها فى موزمبيق (٧٤٪) فى حين بلغت أدناها فى ناميبيا وليسوتو (٦٨٪ لكل منهما).

- يأتى المهاجرون غير المتزوجين فى المرتبة الثانية حيث تبلغ نسبتهم ٢٦٪ لناميبيا ، ٢٢٪ لزيمبابوى ، ١٩٪ لموزمبيق ، ١٨ ٪ لليسوتو .
- تنخفض نسبة المطلقين والأرامل بين مهاجرى الدول الأربع وتصل إلى أقصاها فى ليسوتو (١٤٪) ، فى حين سجلت زيمبابوى ادنى نسبة (٥٪) .

(٣) الحالة التعليمية للمهاجرين :

من دراسة الحالة التعليمية للمهاجرين يتضح الأتى :

- تنخفض نسبة غير المتعلمين بالنسبة لمهاجرى الدول الأربع حيث بلغت نسبتهم ٤٪ لمهاجرى ناميبيا ، ٨٪ لليسوتو ، ٩٪ لزيمبابوى ، ١٨٪ لموزمبيق .
- ترتفع نسبة حملةالمؤهلات العليا وما فوقها وتصل النسبة أقصاها فى ناميبيا (٧٨٪) فى حين سجلت ليسوتو أدنى نسبة (٣٦٪) .

- ترتفع نسبة من لديهم التعليم الابتدائى فى ليسوتو (٣٨٪) عنها فى باقى الدول .

(٤) تصنيف المهاجرين حسب المهنة :

يوضح الجدول رقم (١٤) وشكل (١١) أعداد المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا وفق التصنيف المهنى ومنه يتضح أن أغلبية المهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا من المهنيين ولكن هذا هو حال المهاجرين من جنوب افريقيا .إلا أن جمهورية جنوب أفريقيا فى نهاية الأمر هى المستفيد الأكبر من المهاجرين المؤهلين وهجرة العقول كما يلاحظ اهلون وستيدمان : " تضيف هجرة العقول من بقية الأقليم إلى جنوب أفريقيا بعداً أخر لمشكلة الهجرة إذ يتدفق المهاجرون شبه الحرفيين، والمهرة والمهنيون بصورة متزايدة على جنوب أفريقيا التى تدفع عموماً مرتبات أفضل وتوفر فرصاً أحسن للتقدم مما تستطيع أن توفره لهم أوطانهم وفقدان أولئك النفر إلى جنوب أفريقيا قد يكون ضرراً إقتصادياً بالغاً على الاقتصادالوطنى فى الدول المجاورة بل قد يصبح مكمن توتر ونزاعا محتملا بين تلك الدول وجنوب افريقيا " ، وزيمبابوى من أكثر دول الجنوب الأفريقى تأثراً بهجرة العقول فقد خرج نظام التعليم الزيمبابوى مهنيين على أرفع المستويات ولكنهم يهاجرون إلى ناميبيا وبتسوانا وجنوب افريقيا ، ففى عام ١٩٩١ وحده مثلا هاجر ٢٠٠ طبيب من زيمبابوى إلى بتسوانا وجنوب أفريقيا .[٩٦] كما قدر أن ١٥ ألفا من المهنيين تركوا زيمبابوى منذ الاستقلال السياسى فى عام ١٩٨٠[٩٧]. وفى عام ١٩٩٤ غادر نحو ١٤٠٠ طبيب زيمبابوى للعمل فى جنوب أفريقيا مما أدى إلى الشعور بالذعر فى زيمبابوى وأضطر الرئيس ماندیلا إلى التصريح بعد مضى شهر من ذلك بأن جنوب افريقيا لا ترغب فى تجريد جارتها من مواطنيها المهنيين الحاصلين على تدريب رفيع المستوى .

جدول (١٤)
التصنيف المهنى للمهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا(٣٧)

المهنة	المهاجرون إلى جنوب أفريقيا			
	١٩٩٢		١٩٩٣	
	الحجم	٪	الحجم	٪
أصحاب المهن العلمية والفنية	١٦٠٨	٣٨,٩	١٤٥٤	٣٥,٢
الاداريون	٥٢٠	١٢,٦	٨٤٢	٢٠,٤
الكتبة وعمال البيع	٩٩٧	٢٤,١	٧٧٠	١٨,٦
عمال النقل والمواصلات	٥٣	١,٣	٢٣	٥ر
العاملون بالزراعة	١٧	٤ر	١٣	٣ر
عمال الخدمات	١٨٠	٤,٤	١٦١	٣,٩
العاملون بالصناعة والبناء	٧٥٧	١٨,٣	٨٧١	٢١,١
جملة النشطين اقتصادياً	٤١٣٢	٤٧,٦	٤١٣٤	٤٢,١
جملة غير النشطين اقتصادياً	٤٥٥٤	٥٢,٤	٥٦٩٠	٥٧,٩
الجملة	٨٦٨٦	١٠٠	٩٨٢٤	١٠٠

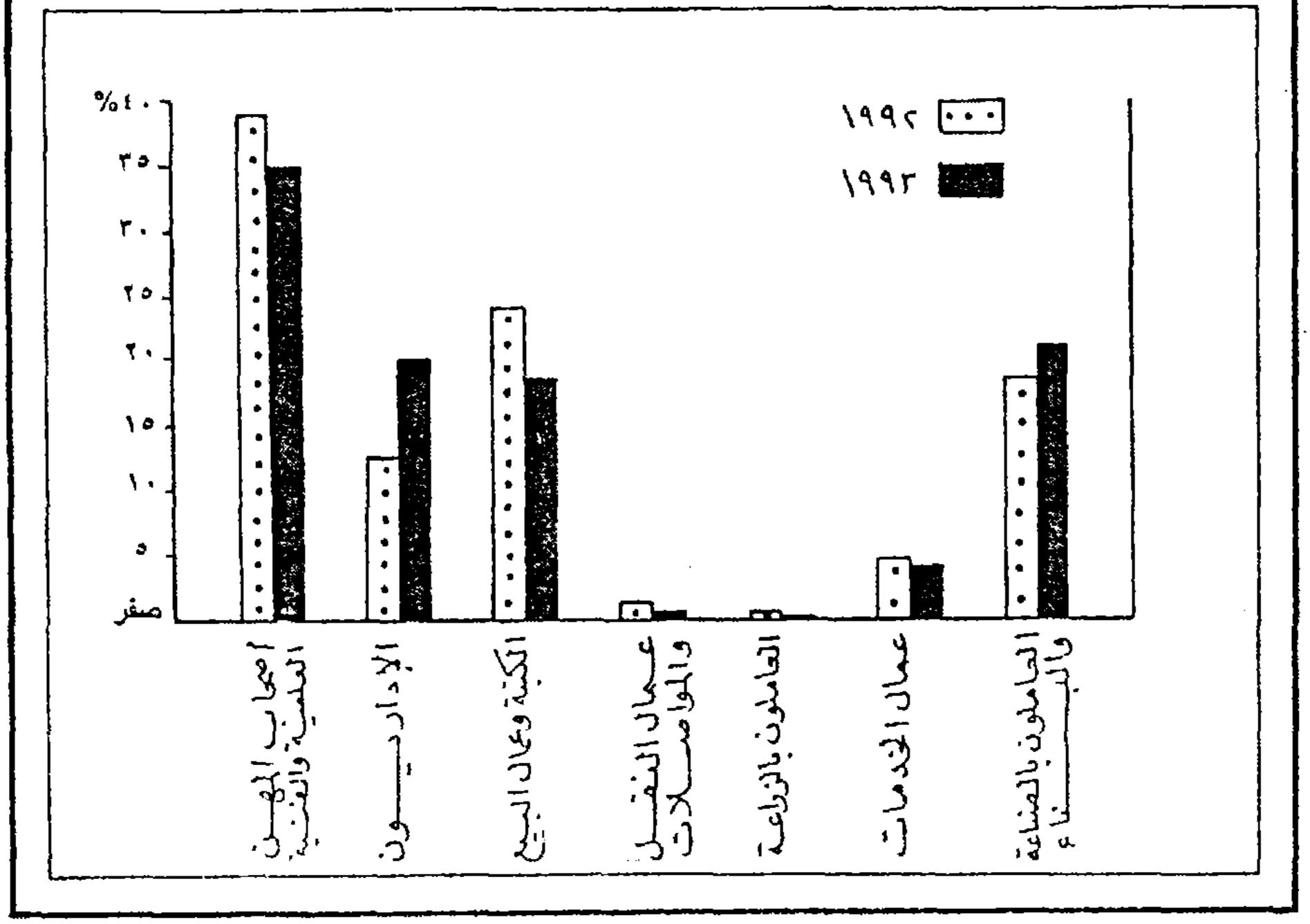

شكل (١١) التصنيف المهنى للمهاجرين إلى جمهورية جنوب أفريقيا

ويوضح الجدول أيضاً أن أصحاب المهن العلمية والفنيةقد انخفضت نسبتهم من ٣٨,٩٪ من جملة النشطين اقتصادياً عام ١٩٩٢ إلى ٣٥,٢٪ عام ١٩٩٣، وفى مقابل ذلك ارتفعت نسبة الإداريين من ١٢,٦٪ إلى ٢٠,٤ ٪ للعامين السابقين على الترتيب.

كماانخفضت نسبة الكتبة وعمال البيع والنقل والمواصلات وعمال الزراعة فى عام ١٩٩٣ عما كانت عليه فى عام ١٩٩٢ . وفى مقابل ذلك ارتفعت نسبة العاملين فى الصناعة والبناء من ١٨,٣٪ من إجمالى النشطين اقتصادياً إلى ٢١,١٪ عام ١٩٩٣ .

مما سبق يتضح أنه مع التغيرات السياسية فى جمهورية جنوب أفريقيا أن أنماط هجرة العمالة تغيرت وأثرت على المهاجرين من كل الدول الافريقية ، حيث أنه مع انتهاء سياسة التمييز العنصرى ازداد الطلب على المدراء المؤهلين ، والعمال الفنيين.(٩٩)

رابعا : الآثار الايجابية والسلبية للهجرة :

(١) الآثار الاقتصادية للهجرة :

تساهم العمالة بدور كبير فى استثمار الموارد الاقتصادية فى البلاد المستقبلة للعمالة المهاجرة ، إذ هى تكسب أيدى عاملة هى فى حاجة إليها خاصة وأن هؤلاء غالباً ما يكونون فى سن الإنتاج والمقدرة على العمل ، ولا يمكن أن نغفل الدور الذى لعبته هجرة العمالة فى تنمية اقتصاد جمهورية جنوب افريقيا حيث يرجع نمو اقتصادها إلى الدور الذى بذلته وكالات توظيف العمالة المهاجرة فقد استخدمت العمالة الرخيصة فى قطاعات التشييد والبناء والحرف اليدوية وفى العمل فى المناجم وفى الزراعة التجارية .

وإذا كانت هجرات العمالة ذات أهمية بالغة لأقطار الجذب البشرى للنهوض بأعبائها ومواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية بها ، إلا أنها تخفف من حدة

مشكلة البطالة التى تعانى منها الأقطار المرسلة للعمالة ، حيث تؤدى إلى إتاحة فرصة عمل للمهاجر ورفع مستواه المعيشى هو وأفراد أسرته ، كما أن هؤلاء المهاجرين برحيلهم يساهمون فى تخفيف عدد المستهلكين غير المنتجين الذين يشكلون عبئاً على اقتصاد دولهم دون المساس بمستوى الإنتاج إلا أنه يترتب على هجرتهم آثار سلبية من الناحية الاقتصادية ، فنحن نسلم بأن معظم المهاجرين من الشباب الأقوياء فى سن ١٥-٤٠ سنة لذلك من المؤكد أن يؤدى هذا إلى هبوط فى انتاجية الغذاء محلياً إذا كان معدل النزوح مرتفعا .كما أن غياب الذكور أدى إلى نقص خطير فى بعض الوظائف مثل عمل الكومات ، أسقف المنازل ، عصر ثمار نخيل الزيت فكل هذه الأنشطة تحتاج إلى جهود الذكور . فقد سجلت بعض العائلات فى أجزاء من بتسوانا عدم القدرة على إنتاج غذاء كاف بسبب غياب الذكور.[١٠٠]

ومن النتائج الإيجابية للهجرة هو انتقال رأس المال من الأقطار المستقبلة إلى الأقطار المرسلة لهم . فهى تعتبر مصدراً هاماً للحصول على النقد الأجنبى والذى يشكل مكسباً لا يستهان به لاقطار الطرد البشرى والتى يمكن أن تحقق أثراً ايجابياً على الوفورات المحلية والاستثمارات وميزان المدفوعات . فهذه التحويلات تستخدم بطرق كثيرة فهى كثيراً ما تستخدم فى شراء سلع استهلاكية وبناء المنازل وقد توجه أيضاً إلى الاستثمار فى الإنتاج . وقد تستخدم فى دفع رسوم التعليم والخدمات الصحية ، فهى تسهم بوجه عام فى رفع مستوى معيشة الأسر المعيشية التى تعتمد عليها.[١٠١]

ومن بين ما يشير إلى الفوائد الاقتصادية التى تعود على دول المنشأ أنه فى عام ١٩٧٦ حول عمال المناجم فى جنوب أفريقيا حوالى ٤,٥ مليون ايما لانجينى إلى سوازيلاند من أصل جملة حصيلتهم البالغ ١٢,٩ مليون . وفى ليسوتو تحصل الأسرة على ٤٠٪ من دخلها من تحويلات العمال المهاجرين الذين يعملون

فى قطاعى التعدين والزراعة فى جنوب أفريقيا.[١٠٢] كما أنها تساهم بنسبة وصلت لأكثر من ١٠٦٪ من الناتج القومى الاجمالى فى ليسوتو عام ١٩٨٣ . وربما أعاق نظام أمداد العمالة المهاجرة لسد احتياجات جنوب أفريقيا تنمية الاقتصاد فى الدول المرسلة لأنها تضعف الحافز لتنمية الانتاج الزراعى ومد البديل للأنشطة الاقتصادية المحلية . أكثر من هذا خلقت اقتصاديات تعتمد على جنوب افريقيا وجعلت الدول المرسلة للعمالة عرضة للتغير فى سياسة هجرة العمالة فى جنوب أفريقيا .

(٢) الآثار الاجتماعية للهجرة :

يعتبر كثير من الكتاب أن الخسائر الاجتماعية لهجرة العمالة أكثر خطراً من الخسائر الاقتصادية ، فهى تساهم فى إضعاف التماسك القبلى واتلاف سلطة الزعماء فى القرى كما أن هجرة العمالة أيضاً أدت إلى حدوث تفكك أسرى وما أدى إليه غياب رب الأسرة من زيادة معدلات الاجرام والتشرد بين الاحداث وانحطاط تام للآداب العامة وأنتشار السرقات وتعاطى المخدرات بين الأحداث .

وقد لوحظ بين قبائل التونجا فى موزمبيق أن ٥٠٪ من ذكور التونجا النشطين اقتصاديا غائبون عن منازلهم ومعظمهم يذهب للعمل فى مناجم جنوب أفريقيا ، وطبقاً لـ Harris مثل هذا الفقد هدد بقدرة السكان على البقاء أو التكاثر بسبب تأثيره على تناقص معدل المواليد فى القرى المصدرة للسكان.[١٠٣]

* * * *

نستطيع من خلال العرض السابق لهجرة العمالة فى الجنوب الأفريقى أن نخلص إلى مايأتى :

- تعد العوامل الاقتصادية ذات أثر حاسم فى الهجرة ، وترتبط هجرات العمالة فى الجنوب الافريقى بعاملين أساسيين هما عاملا الطرد والجذب ، فهى

تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الاقتصادية من جهة والسكان من جهه أخرى . فالمناطق التى يهاجرها سكانها هى المناطق التى لم تنل حظاً وافراً من التقدم الاقتصادى . مما يدفع مواطنيها إلى الهجرة إلى المناطق المجاورة المتطورة تعدينياً أو زراعياً أو صناعياً .

- تتميز أقطار وارد العمالة (جمهورية جنوب أفريقيا) بتنوع الأقاليم الاقتصادية بها فتتوفر بها الثروات المعدنية من الذهب والماس والفحم ، بالاضافة إلى المزارع الاوروبية ، ونمو الخدمات والصناعة .

- تشترك أقطار صادر العمالة فى عدة ظاهرات طبيعية مشتركة ، فهى تعانى من الجفاف ، تعانى بشدة من مشكلات التنمية الاقتصادية ، تعتمد على الزراعة كمصدر اقتصادى هام . كما أنها تتميز بارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات وارتفاع معدلات الخصوبة ، وينخفض بها نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، كما ترتفع بها نسبة من يعيشون دون خط الفقر . وقد انعكس هذا على سكانها مما أضطر بعضهم إلى الهجرة إلى دول أخرى بحثاً عن ظروف أفضل .

- تتميز أقطار صادر ووارد العمالة بتنوع الاقاليم الطبيعية وبالتالى تنوع الانشطة الاقتصادية ، ويمكن فى المستقبل أن تنافس جمهورية جنوب أفريقيا كأقطار جاذبة للهجرة (بتسوانا) التى زاد فيها معدل النمو الاقتصادى عنه فى جمهورية جنوب أفريقيا .

- للهجرة آثار واضحة فى تركيب السكان من حيث الجنس أو النوع وبالتالى تتأثر معدلات الخصوبة والزواج ، فقد أثبتت الدراسة أن معظم المهاجرين غالباً ما يكونون من الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٤٤ سنة .

- اثبتت دراسة الحالة الزواجية للمهاجرين أن معظمهم من المتزوجين ، كما أن معظم المهاجرين من ذوى المهن العلمية والفنية أو الاداريين.

- ساهمت الهجرة فى تنمية الموارد الاقتصادية فى أقطار الجذب البشرية ، فاستثمار الموارد الطبيعية بها يعتمد أعتماداً كبيراً على هجرة تلك القوى العاملة . كما أنها تعتبر مصدراً هاماً للحصول على النقد الاجنبى والذى يشكل مكسباً هاماً لا يستهان به لأقطار الطرد البشرى . إلا أنها خلقت دولا ذات اقتصاديات تابعة لجمهورية جنوب افريقيا.

وأخيراً فالهجرة الدولية سمة من السمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للجنوب الافريقى ، ولكن هناك نقصا شديدا فى البيانات المتعلقة بحصر تحركاتها ومعرفة مشاكل المهاجرين . ولذلك لابد من حل مشكلة نقص البيانات وعلاج مشكلات المهاجرين على المستويين القومى والدولى وذلك عن طريق التعاون والتشاور بين دول جماعة تنمية الجنوب الافريقى .

الهـــوامـــش

(١) فتحى محمد أبو عيانة ، جغرافية السكان، دار النهضة العربية ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص ٢٨١.

(٢) محمد عبدالرحمن الشرنوبى، جغرافية السكان، الأنجلو، ١٩٧٨، ص ١٣١.

(٣) محمد عبدالغنى سعودى، هجرة العمالة فى شرقى أفريقية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد الخامس، السنة الخامسة، ١٩٧٢، ص ٣٧.

(٤) فتحى محمد مصيلحى، الجغرافيا البشرية المعاصرة، دار الأصلاح بالدمام ١٩٨٤، ص ٢٧٧.

(٥) Adepoju. A., The Dynamics Of Emigration: Sub-Saharan Africa, Causes of International Migration. Proceeding of aworkshop. Luxembourg, 14-16 December 1994.p.188.

(٦) الجدول من حساب الباحثة عن

The World Bank , African Development Indicators 2002, Washington, U.S.A, 2002. p.5.269.

U.N. Economic Commission For Africa. African socioeconomic Indicators, 1994, Ethiopia 1999, p.I.

(٧) Adepoju.A., Linking population policies to International migration in Sub-Saharan Africa, in: Emigration Dynamics in Developing Countries vol.1: Subsahran Africa. Edited by : Reginald Appleyard, Ashgate, England, 1998, pp.302-306.

(٨) The World Bank, World Development Indicators 2001, The International Bank For reconstruction and Development, The World Bank, Washington, 2001,p.46

(٩) UNDP, Human Development Report 2000, New York, oxford university press 2000,p.226.

(١٠) Adepoju. A., The Dynamics of Emigration : op-cit, p.188.

(١١) المتولى السعيد أحمد ، هجرة العمالة بين بعض دول غرب أفرقيا وأثرها على التنمية الاقتصادية (دارسة فى الجغرافيا الاقتصادية) ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدرسات الأفرقية ، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٤.

(١٢) Russell, S.S., Migration Between Developing Countries in Sub-Saharan Africa and latin America, in population Distribution and Migration, Department of Economic and social Affairs, population Division, U.N., NEW York, 1998. p.236.

(١٣) U.N., Department of Economic and social Affairs. population Division, International Migration policies. ST/ESA/SER.A 161, New York, 1998.p-145.

(١٤) Milazi. D., Migration with in the Context of Poverty and land lessness in southern Africa, in Emigration Dynamics in Developing countries, vol.1: sub-saharan Africa. Edited by: Reginald Appleyard. Ashgate. England. 1998. p-149 Adepoju. A., The Dynamics of Emigration. op-cit. p. 194.

(١٥) Udo. R.K., The Human Geography of Tropical Africa. Nairobi, 1983. p. 87.

(١٦)

(١٧) المصدر:

UNDP, Human Development report 2001, New York, oxford, 2001, pp.141-144, pp. 149-151.

UNDP, Human Development report 2001, New York, oxford, 2000, pp-184-185.

African Development Bank, African Development Report 2001, oxford, New York, 2001, p.235.

The World Bank, African Development Indicators, opcit, p-310.

(١٨) Adepoju,A., The Dynamics of Emigration, op-cit,p-194.

(١٩) Ibid, p- 189.

(٢٠) السيد على أحمد فليفل ، الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية، ندوة الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية، معهد البحوث والدرسات الأفرقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تاريخ المصريين رقم ٩٥ ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٥ ، ١٧١ ، ١٧٢.

(٢١) محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبرى مقلد واخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ١٤٣٧.

(٢٢) Adekanyej,b., "Conflicts, loss Of state capacities and migration in contemporary Africa" In:Emigration Dynamics in Developing countries, vol.1, sub-saharan Africa, Edited by: Reginald Appleyard, Ashgate, England, 1998,pp.175-176.

(٢٣) محمد عبد الغنى سعودى ، أفرقيا ، دارسة فى شهصية القارة وشهصية الأقاليم ، الأنجلو المصرية ،١٩٨٣ ، ص ١١٦.

(٢٤) Frayan, B.& Pendleton,W.,"Namibians on South Africa: Attitudes towards cross-border migration and Immigration policy, in:on Borders, perspectives on International migration in southern Africa, Edited by: David A. Mcdonald, southern African migration project, st.Martins press, North America,2000, p. 94.

(٢٥) Hance,W.A., Population , migration and urbanization in Africa, Columbia university press, New York, 1970, p.160.

(٢٦) محمد عبدالغنى سعودى ، أفرقيا ، مرجع سابق ، ص ٣٩٤.

(٢٧) فتحى محمد أبو عيانة ، جغرافية أفريقية ، دراسة أقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء ، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ٣٨٦.

(٢٨) فاطمة مصطفى أحمد مهران، جمهورية جنوب أفريقيا ، دراسة فى الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ ، ص ٩٢.

(٢٩) Vletter, F.d., Prospects for foreign migrant workers in a democratic South Africa, MIG.WP-48, International Labour office, Geneva, 1990,pp.1-2.

(٣٠) McDonald, D.A(et-al), The lives and times of African migrants and Immigrants in post-apartheid south Africa, in on Borders: Perspectives on International migration in southern Africa. Edited by: David A. Mcdonald, southern African migration project st. Martin's press, 2000,p.168.

(٣١) الجدول من حساب الباحثة عن:

(-) Ibid. p. 168

(-) Crush. J..Migrations past: An historical overview of cross-border movement in southern Africa. in on Borders. Perspectives on International Migration in southern Africa. Edited by: David A. Mcdonnald. southern African migration Project st. Martin's press. 2000. p.18.

(-) فاطمة مصطفى أحمد مهران، مرجع سابق،٣٩.

(٣٢) U.N.. Department of conomic and social Affairs. Population Division. International Migration Policies. Op.Cit. P.151.

(٣٣) Ibid. pp. 151-154.

(٣٤) Ibid. p.151.

(٣٥) Stalker. P.. The work of strangers. Asurvey of International labour migration. International Labour officé. Geneva. 1994. p.236.

(٣٦) نفس مصدر الجدول السابق

(٣٧) Crush. J., op. cit. p.14.

(٣٨) Ibid. p.15.

(٣٩) Russell. s.s., op. cit. p.231.

(٤٠) Crush. J., op.cit. p.16

(٤١) منظمة العمل العربية، منظمة الوحدة الأفريقية، تقرير الأمين العام حول هجرة العمالة الدولية فى الجنوب الأفريقى، الندوة الأفريقية عن الهجرة (جنوب/ جنوب) فى أفريقيا،(القاهرة ٥-٩)١٩٩٥، ص٧.

(٤٢) Oucho. J.o.. Regional Integration and labour mobility in Eastern and southern Africa. in: Emigration Dynamics in Developing Countries. vol. 1: sub-saharan Africa. Edited by:Reginald Appleyard. Ashgate. England 1998.p.292.

(٤٣) Ibid. p.292.

(٤٤) ILO. Year book of labour statistics. 1998. pp. 463-473.

(٤٥) The world Bank. World Development Indicators 2002. washington. 2002. p.62.

(٤٦) UN. Department of Economic and social Affairs. Population Division. International Migration Policies. op-cit. p.155.

(٤٧) U.N. IOM. OIM. world Migration Report 2000. International organization For migration and the united Nations. 2000. p. 147.

(٤٨) African Development Bank. op. cit. 235.

(٤٩) GAY.J.. Lesotho and south Africa: Time for anew Immigration compact. in:on Borders. perspectives on International Migration in southern Africa. Edited by: David A.Mcdonald. Southern African Migration Project. St. Martin's Press. 2000. pp.25-45.

(٥٠) UN. Department of Economic and social Affairs. population Division. International migration policies. op. Cit. p.151.

(٥١) فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق ، ص ٤٤٣.

(٥٢) Vletter, Fd., Labour Migration to south Africa: The Life blood for southern mozambique, in;on Borders. Pers- pectives on International Migration in southern Africa. Edited by : David A.Mcdonald, southern African Migration projects, st. Maratin's press 2000, p.49.

(٥٣) Vletter, U., Recent Trends and prospects of Black migration to south Africa. The Journal of Modern African studies, No. 23, vol.4, 1985, p. 672.

(٥٤) UN, Department of Economic and social Affairs, Population Division, International Migation policies, op.cit, p.151.

(٥٥) Vletter, F.D., U., labour migration to south Africa, op.cit, p 51.

(٥٦) Ibid, same page.

(٥٧) ABIRI,E., Migration and security from a North-south perspective.sweden and Malawi, in: Migration, Globalisation and Human security: Edited by: David T. Graham and Nana IL Poku, New york, 2000, p.77.

(٥٨) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبرى مقلد وآخرون ، مرجع سابق ، ص١٤٢٣.

(٥٩) UDO,R.K., op. cit, p. 86.

(٦٠) VILETTER, F.D., Recent Trends and Prospects of Black Migration to south Africa, op. cit, P.672.

(٦١) فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية افريقية، مرجع سابق، ص ص٣٩٩ - ٤٠٥ .

(٦٢) Frayne, B., and Pendleton, w., Namibians on south Africa: Attitudes towards cross-border Migration and Immigration Policy, in:on Borders, Perspectives on International Migration in southern Africa, Edited by: David A. Mcdonald, southern African migration Project, st. Martin's press, 2000, pp. 89-94.

(٦٣) Ibidq pp. 95-96.

(٦٤) فتحى محمد أبو عيانه، جغرافية أفريقية، مرجع سابق، ص ص٤٠٩ - ٤١٠ .

(٦٥) المرجع السابق، ص ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٦٦) المصدر:

Oucho, J., & Campbell,E., & Mukamaambo,E., Botswana: Migration Perspectives and prospects, series Editor: Jonathan crush, Southern African Migration Project 2000, Migration Policy series NO. 19, p. 13.

(٦٧) Ibid, P.14.

(٦٨) المصد:

Ibid, p. 15.

(٦٩) نفس مصدر الجدول السابق

(٧٠) محمد عبدالغنى سعودى، أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٤٢٨ ، ٤٢٩.

(٧١) فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقية، مرجع سابق، ص ص ٤٢٠ ، ٤٢٦.

(٧٢) أحمد سامى سيد أحمد خليل، روديسيا: دارسة فى الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص ص٥٨ . ٦٠.

(٧٣) Zinyama,L.M., International Migrations to and from zimbabwe and the influence of political changes on Population movements, 1965-1987, in: International migration Review, vol-24, winter 1990,p.761.

(٧٤) Adepoju, A., The Dynamics of Emigration : sub-saharan Africa, op.cit, p.194.

(٧٥) Zinyama, L.m., op. cit, p. 765.

(٧٦) منظمة العمل العربية، منظمة الوحدة الأفريقية، تقرير الأمين العام عن هجرة العمالة الدولية فى شرق أفريقيا، الندوة الأفريقية عن الهجرة (جنوب/جنوب) فى أفريقيا، القاهرة (٥-٩ ديسمبر) ١٩٩٥، ص ٣١.

(٧٧) Zinyama, L.M., op. cit, p. 762.

(٧٨) Ibid, p.765.

(٧٩) Zinyamal. m., who, what,,%vhen and why: cross border Movement from zimbabwe to south Africa, in: on Borders. Perspectives on International migration in southern Africa Edited by:David A.Mcdonald, southern African migration Project. st.Martin's press, 2ooo, pp.71-85.

(٨٠) Dodson. B., women on the move:Gender and cross-border migration to south Africa from Lesoto, Mozambique and zimbabNve, in: on Borders, Perspectives on International Migration in Southern Africa Edited by: David A.Mcdonald, Southern African Migration Project. St. Martin's press, 2000, pp.119-151.

(٨١) فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٤٢٦ - ٤٢٩

(٨٢) Central statistical 'office. Ministry of Health, zambia Demographic and Health survey 1996, Lusaka, zambia, 1997, pp.1-2.

(٨٣) Russell, s.s., op. cit, p. 230.

(٨٤) محمد عبد الغنى سعودى، أفريقيا ، مرجع سابق، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٢.

(٨٥) UN. IOM, OIM, op-cit. p.151

(٨٦) Russell. s.s., op- cit. p.230.

(٨٧) محمد عبد الغنى سعودى، هجرة العمالة فى شرقى أفريقية، مرجع سابق، ص ص ٦٤-٦٦.

(٨٨) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(٨٩) فتحى محمد أبو عيانة، جغرافية أفريقيا، مرجع سابق، ص ص ٣٤٠ - ٣٤٧ .

(٩٠) محمد محسن محمد عوض، أنجولا دارسة فى الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير المنشورة، معهد البحوث والراسات الأفريقية ، قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ١٥٨ - ١٦٠.

(٩١) Russell. s s.. op- cit 9 p. 230.

(٩٢) فتحى محمد أبو عيانة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٧ ص ص ٣٧١ - ٣٧٣ .

(٩٣) Castles, S., &Miller, M.J., The Age of migration, International population movements in the modern -world, london, 1993,p.144.

(٩٤) محمد عبد الغنى سعودى ، هجرة العمالة فى شرقى أفريقيا ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٩٥) Frayne, B., and Pendleton, w., op. cit. pp. 91-92.

(٩٦) منظمة العمل العربية ، منظمة الوحدة الأفريقية ، هجرة العمالة الدولية فى الجنوب الأفريقى، مرجع سابق ، ص ١١ .

(٩٧) Matlapeng, A., Brain Drain and Gain in science and Technology in southern Africa, in: migrants,", citizens and the state in southern Africa. Edited by : Jim whitman, macmillan press LTD, Great Britain, 2000, p. 204.

(٩٨) منظمة العمل العربية ، منظمة الوحدة الأفريقية ، هجرة العمالة الدولية فى الجنوب الأفريقى، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٩٩) UN, Department of Economic and Social Affairs, population Division, International migration policies, op- cit, p.154. UDO, R.K., op. cit. p.89.

(١٠٠) صندوق الأمم المتحدة للسكان ، القضايا السكانية ، ١٩٩٦ ، ص ١١٦ .

(١٠١) منظمة العمل العربية ، منظمة الوحدة الأفريقية ، هجرة العمالة الدولية فى الجنوب الأفريقى،

(١٠٢) مرجع سابق ، ص ١٢ .

(١٠٣) UDO, R.K.9 op. citq P-90.